جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

اعتراضات أبي حيان النحوية على بعض النحويين في كتابه (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان)

Abu Hayyan's grammatical objections to some grammarians in his book (Al-Nukat Al-Hasan fi Sharh Ghayat Al-Ihsan)

إعداد

د. علي بن عبدالله الشقيران

مدرس اللغة العربية- التعليم العام-المملكة العربية السعودية

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الثالث-أغسطس)

(الجزء الأول (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

اعتراضات أبي حيان النحوية على بعض النحويين في كتابه (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان)

علي بن عبدالله الشقيران

مدرس اللغة العربية، التعليم العام، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: *adallhsher23@gmail.com*

الملخص

لقد وجد عند أبي حيان في كتابه "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان" من الاعتراضات على النحويين ما حبب إليَّ الانتقاء منها ومناقشتها، وانتقيت منها تسعة عشر اعتراضًا. أسباب اختيار الموضوع: أقبلت على هذا الموضوع لأسباب منها: أولاً: المكانة العلمية لصاحب الكتاب، فهو بحر واسع في علوم العربية. ثانياً: معرفة سبل المؤلف في اعتراضاته، والأصول التي يجنح إليها. ثالثاً: الوقوف على تبعيته في الاعتراض، هل ينتقي الآراء أو يتبع مدرسة معينة؟ أهداف الموضوع: أولاً: وقوف الباحث على الأصول النحوية، والإفادة منها في الترجيح. ثانياً: تعين الباحث على النظر في آراء العلماء، ومعرفة أساليبهم وكتبهم. ثالثاً: الوقوف على طرق نقاش العلماء للمسألة. خطة البحث: كانت خطة البحث مفصلة على ما يلي : المقدمة: ذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهداف الموضوع. التمهيد: وفيه ترجمة لأبي حيان: اسمه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وأهم آثاره، ووفاته، وكل ما سبق بإيجاز؛ لكثرة من ترجم له.

الكلمات المفتاحية : اعتراضات، أبي حيان، النحويين، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان.

Abu Hayyan's grammatical objections to some grammarians in his book (Al-Nukat Al-Hasan fi Sharh Ghayat Al-Ihsan)

Ali bin Abdullah Al-Shuqairan
Arabic Language Teacher , General Education , Kingdom of Saudi Arabia

Email: *adallhsher23@gmail.com*

Abstract:

Praise be to God who taught man the statement, and honored us with preserving the religion from distortion and deficiency. He distanced himself from equals and opposites, and from taking companions and children, and I pray and greet his honest and trustworthy Messenger, who delivered the message with the clear truth. May God's prayers and peace be upon our Prophet Muhammad, his family, his companions, and those who Follow him until the Day of Judgment. As for what follows, I am honored to be busy with something that affects the language of the Qur'an, for each of us hopes for reward from grace, and the rules were not established and devised except to prevent errors in speech that are feared to spread to the language of the Qur'an. I saw in Abu Hayyan's book "Al-Nukat Al-Hasan fi Sharh Ghayat Al-Ihsan" such objections to grammarians that I liked to select and discuss them, and I selected nineteen objections from them. Reasons for choosing the topic: I approached this topic for reasons including: First: The scholarly standing of the author of the book, as he is a vast expanse of Arabic science. Second: Knowing the author's ways of expressing his objections, and the principles to which he leans. Third: Determine his dependence on the objection. Does he select opinions or follow a specific school? Topic objectives: First: The researcher's understanding of grammatical principles and benefiting from them in weighting. Second: It helps the researcher to consider the opinions of scholars and know their methods and books. Third: Understanding the ways in which scholars discuss the issue. Research plan: The research plan was detailed as follows: Introduction: I mentioned the reasons for choosing the topic and the objectives of the topic. Introduction: It contains a translation of Abu Hayyan: his name, birth, upbringing, his sheikhs, his students, his most important works, his death, and all of the above in brief. Because of the many people who translated it.

Keywords*: Objections - Abu Hayyan - Grammarians - Al-Nukat Al-Ihsan in explaining the goal of Ihsan.*

المقدمة

الحمد لله الذي علم الإنسان البيان، وشرفنا بحفظ الدين من التحريف والنقصان، نزه نفسه عن الأنداد والأضداد، وعن اتخاذ الصواحب والأولاد، وأصلي وأسلم على رسوله الصادق الأمين، الذي أدى الرسالة بالحق المبين، فصلوات الله وسلامه على نبينا محمد، وعلى آلة، وصحبه، ومن اتبعه إلى يوم الدين.

أما بعد فيشرفني أن أنشغل بما له مساس بلغة القرآن، فكل منا يرجو الأجر من المنان، وما وُضِعتْ القواعد واستُنْبِطتْ إلا لدرء الخطأ في الكلام الذي يُخشى أن يسري إلى لغة القرآن، ولقد رأيت عند أبي حيان في كتابه "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان" من الاعتراضات على النحويين ما حبب إليَّ الانتقاء منها ومناقشتها، وانتقيت منها تسعة عشر اعتراضًا.

أسباب اختيار الموضوع: أقبلت على هذا الموضوع لأسباب منها:

أولاً: المكانة العلمية لصاحب الكتاب، فهو بحر واسع في علوم العربية.

ثانياً: معرفة سبل المؤلف في اعتراضاته، والأصول التي يجنح إليها.

ثالثاً: الوقوف على تبعيته في الاعتراض، هل ينتقي الآراء أو يتبع مدرسة معينة؟

أهداف الموضوع:

أولاً: وقوف الباحث على الأصول النحوية، والإفادة منها في الترجيح.

ثانياً: تعين الباحث على النظر في آراء العلماء، ومعرفة أساليبهم وكتبهم.

ثالثاً: الوقوف على طرق نقاش العلماء للمسألة.

خطة البحث: كانت خطة البحث مفصلة على ما يلي:

المقدمة: ذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهداف الموضوع.

التمهيد: وفيه ترجمة لأبي حيان: اسمه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وأهم آثاره، ووفاته، وكل ما سبق بإيجاز؛ لكثرة من ترجم له.

الفصل الأول: اعتراضات أبي حيان النحوية: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اعتراضاته في الأسماء.

المبحث الثاني: اعتراضاته في الأفعال.

المبحث الثالث: اعتراضاته في الحروف.

وهو الفصل الذي أناقش فيه المسائل، وطريقة مناقشتها على ما يلي: أضع عنوانًا لكل مسألة، ثم أمهد للمسألة بمفهوم موجز، ثم أذكر رأي العالم المعتَرَض عليه نصًا، ولا أضيف إلا إن استدعى المقام ذلك من أدلة يستند إليها المخالف، ولم يشر إليها أبو حيان، مقدمًا ما يثبته العلماء عن العالم من رأي، ثم أناقش المسألة، وأرجح ما أراه مناسبًا، مستعينًا بقوة الأدلة.

الفصل الثاني: منهج أبي حيان في الاعتراضات: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نسبة الآراء.

المبحث الثاني: تنوع ألفاظ الاعتراض.

المبحث الثالث: التعليل.

المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

وفي ختام ذلك أشكر ربي العزيز المتفضل؛ لتيسير ما تعسر، وتصفية ما تعكّر، ولا أدعي الاستقصاء في البحث، أو الاستيعاب في التفتيش على الآراء، وأرجو من الناظر للعمل تحمل التخليط، وسوء السبك والتجويد، فإن عين الناقد بصيرة، ونفسه بتقديم الأعذار جديرة، واللهَ أسأل التوفيق والسداد، وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين.

التمهيد

ترجمة أبي حيان

نسبه: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي، الغرناطي، النفزي نسبة إلى قبيلة "نفزة" من البربر، يكنى بأبي حيان، ويلقب بأثير الدين[١] .

مولده: ولد بمدينة "مطخشارش" في غرناطة، عام أربع وخمسين وستمئة[٢].

نشأته: لم يذكر فيما رجعت إليه من صريح الكلام عن النشأة، ويبدو أنه عانى من الفقر، في أول حياته؛ لأنه يتعجب ممن يشتري الكتب، وتعجبه هنا لا يقصد منه استحقار المُشتَرى! وإلا لما اشتغل بالعلم، ولكنه يرى أن تكون فيما تطلبه النفس من مأكل ومشرب وهذا من قوله:" وكان يعيب على مشتري الكتب، ويقول: الله يرزقك عقلًا تعيش به، أنا أيّ كتاب أردته استعرته من خزائن الأوقاف، وإذا أردت من أحد أن يعيرني دراهم ما أجد ذلك"[٣]، رقيق القلب، أسيف، لا يخفي دمعه إن لامس شيء شغاف قلبه، وهذا يفهم من القائل: "وكان فيه– رحمه الله تعالى– خشوع، يبكي إذا سمع القرآن، ويجري دمعه عند سماع الأشعار الغزلية"[٤]

شيوخه: يتحقق الاختصار بذكر العلماء الذين ذكر أبو حيان أنهم شيوخه في العربية[٥] وهم:

---

(١) ينظر فوات الوفيات والذيل عليها ٧١ ،والوافي بالوفيات، للصفدي ٢٦٧/٥،وأعيان العصر ، للصفدي٣٢٥/٥، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي٢٧٦/٩، والبلغة، للفيروزآبادي٢٥ والبغية، للسيوطي ٢٦٦/١ ،وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي ١٤٥/٦ .

(٢) ينظر البغية، للسيوطي ٢٦٦/١ .

(٣) أعيان العصر ،٣٣٤/٥ .

(٤) أعيان العصر ،٣٣٤/٥ .

(٥) البغية٢٦٧/١ .

١ – علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي المعروف بابن الضائع تـ(٦٨٠) [١].

٢ – علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخُشَنيّ الأُبَّذيّ تـ(٦٨٠) [٢].

٣ – أبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللّبليّ تـ(٦٩١) [٣].

٤ – أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي بهاء الدين ابن النَّحَّاس تـ(٦٩٨) [٤]

٥ – أبو جعفر أحمد بن عبدالنور بن أحمد بن راشد المالقيّ تـ(٧٠٢) [٥]

٦ – أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي تـ(٧٠٨) [٦].

تلاميذه: ولعلي أقف على تلاميذ أبي حيان الذين ذكرهم السيوطي في البغية[٧]؛ لأنهم الأشهر، وهم:

١ – أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السَّفاقُسي تـ(٧٤٢)[٨].

٢ – أحمد بن عبد القاهر بن أحمد بن مكتوم القيسي تاج الدين تـ(٧٤٩) [٩]

---

(١) إشارة التعيين ،لليماني ٢٣٥ ،والبغية ١٩٥/٢

(٢) إشارة التعيين، لليماني ٢٣٣ ،البغية ١٩١/٢

(٣) إشارة التعيين ، لليماني٥٣ ، البغية ٣٨٧/١ .

(٤) إشارة التعيين ، لليماني ٢٨٦ ،البغية ١١/١ .

(٥) البغية ٣١٦/١ .

(٦) البغية ٢٧٦/١ .

(٧) البغية ٢٦٦/١ ، وشذرات الذهب ،لابن عماد ١٤٥/٦ .

(٨) البغية ٤٠٩/١ .

(٩) البغية ٣١١/١ .

٣ – الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المراديّ المعروف بابن أمّ قاسم تـ(٧٤٩)[١].

٤ – تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمَّام السبكي تـ(٧٥٥) [٢].

٥ – أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد المعروف بالسمين الحلبي تـ(٧٥٦) [٣]

٦ – عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل القرشي الهاشمي العَقِيليّ تـ(٧٦٩) [٤]

٧ – محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبيّ المعروف بناظر الجيش تـ(٧٧٨) [٥]

أهم آثاره : سأنتقي المشهور مما ذكر المترجمون؛ ليتحقق الاختصار، منها:

١ – تفسير البحر المحيط، مطبوع في تسعة مجلدات، بتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، وشاركهم آخران، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣ ،٢٠١٠م .

٢ – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د.حسن هنداوي، دمشق، دار القلم حتى الجزء الرابع ،ومن الخامس دار كنوز إشبيليا، وصدر منه الجزء الثالث عشر، ط١ ،.١٤١٨

---

(١) البغية ٤٩٧/١ .

(٢) البغية ١٦٩/٢ .

(٣) البغية ٨٣٦/١ .

(٤) البغية ٤٣/٢ .

(٥) البغية ٢٦٠/١ .

٣ – ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، مطبوع في خمسة مجلدات، تح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبدالتواب، مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١ ، ١٤١٨–١٩٩٨م .

٤ – منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، مطبوع، تح: أ. د .علي محمد فاخر وآخرين، مصر، الأزهر، دار الطباعة المحمدية، ط١ ،١٤٣٥ ،٢٠١٣م .

٥ – تذكرة النحاة، مطبوع، تح: د. عفيف عبدالرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١ ،١٤٠٦–١٩٨٦م .

٦– غاية الإحسان في علم اللسان، مطبوع، تح: د. الحسيني محمد الحسيني القهوجي، ط١ ،١٩٩٧م.

٧ – النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، مطبوع، تح: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ،ط١ ،١٤٠٥–١٩٨٥م .

٨ – تقريب المقرب في النحو، مطبوع، تح: محمد جاسم الديلمي، لبنان، بيروت، دار الندوة الجديدة ،١٤٠٧–١٩٨٧م .

٩ – المبدع في التصريف، مطبوع، تح: د. عبدالحميد السيد طلب، الكويت، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ط١ ،١٤٠٢–١٩٨٢م .

وفاته: في الثامن والعشرين من شهر صفر سنة ٧٤٥ [(١)].

(١) المختصر، لأبي الفداء١٤٣/٤ ،وطبقات الشافعية الكبرى،للسبكي٢٧٩/٩ ، البغية ٢٦٩/١، والبلغة،للفيروزآبادي٢٥٢ .

الفصل الأول

اعتراضات أبي حيان النحوية

المبحث الأول : اعتراضاته في الأسماء .

المبحث الثاني : اعتراضاته في الأفعال .

المبحث الثالث : اعتراضاته في الحروف .

المبحث الأول
اعتراضاته في الأسماء

المسألة الأولى:

جملة الحال الخالية من "الواو" بين الجواز والشذوذ

تقع الجملة الاسمية حالًا بثلاثة شروط: الأول: أن تكون خبرية، أي: محتملة للصدق والكذب. الثاني: ألّا تصدر بما يدل على حال أو استقبال. الثالث: أن تكون الجملة مرتبطة بما يعلقها ويربطها بما قبلها، وأكثر ما يربط به: الواو مع الضمير، ثم الواو منفردة ، ثم الضمير منفرداً .

و خالف الزمخشري في ذلك، وجعل الربط بالضمير وحده من غير الواو شاذًا ! يقول:" فإن كانت اسمية ، فالواو إلا ما شذّ من قولهم: كَلَّمْتُهُ فُوْهُ إلى فِيَّ ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة"[١] ، وهو تابع للفراء[٢]، وجعله الرضي ضعيفًا إن كان ضمير صاحب الحال في آخر الجملة[٣]،ووافق الزمخشريَّ الكيشي فجعله شاذًا [٤]

مناقشة المسألة :

اعترض عليه أبو حيان ، وجعله جائزًا مستدلًا بقوله تعالى:﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ الزمر ٦٠ ، جاء بلا واو، وقال الشاعر[٥] :

ظَلِلْتُ رِدَائِي فَوْقَ رَأسِي قَاعِداً ** أَعدُّ الحَصَى مَا تَنْقَضِي عَبرَاتِي

---

(١) المفصل ١١٤ .

(٢) النكت الحسان ،لأبي حيان ١٠٠ .

(٣) ينظر شرح كافية ابن الحاجب ،رضي الدين الأستراباذي ٧٨/٢ .

(٤)الإرشاد إلى علم الإعراب ١٠٨

(٥) امرؤ القيس ديوانه ٥٠ ، ولم ينسب في النكت الحسان ١٠٠ .

معناه في أحد محتملاته :ورداءي فوق رأسي ،وما تنقضي عبراتي.[١]

ولا يصح أن يكون مراد الزمخشري بالشذوذ أنه من جهة القياس؛ لأنه الربط متحقق بالضمير[٢]، وإن كان مراده بالشذوذ القلة فإن الأدلة التالية تستبعد هذا وهي:

الدليل الأول: كثرة الشواهد من الذكر الحكيم، ومنها قوله تعالى:

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ البقرة ٣٦

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾ البقرة ١٠١

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ الرعد ٤١

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾طه ١٢٣

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ الفرقان ٢٠

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ الزمر ٦٠

وجميع ما ترى من الجمل الحالية مستغنية بالضمير عن الواو، ومن الشواهد الشعرية ما يلي :

قول الشاعر[٣] : وَتَشْرَبُ أسآرِي القَطَا الْكُدْرَ بَعْدَمَا ** سَرَتْ قَرَباً أحْنَاؤهَا تَتَصَلْصَلُ

---

(١) النكت الحسان ،لأبي حيان ١٠٠ .

(٢) شرح المفصل ١٦٩/٢ .

(٣) الشنفرى ديوان الصعاليك٤٤ ،شرح الكافية الشافية ،لابن مالك ٣٤١/١ ،شرح عمدة الحافظ، لابن مالك٤٥٥/١ ،التذييل والتكميل، لأبي حيان١٧٦/٩ .

وقول الشاعر[١]:حَتَّى تَرَكْنَاهُم لَدَى مَعْرِكٍ ** أَرْجُلُهُم كَالْخَشَبِ الشَّائِلِ

وقول الشاعر[٢] : لَهُم لِوَاءٌ بِكَفَّي مَاجِدٍ بَطَلٍ ** لا يَقْطَعُ الْخِرْقَ إلا طَرْفُهُ سَامِ

وقول الشاعر[٣] : راحُوا بَصَائرُهُم علَى أكْتَافِهِم ** وَبَصِيْرَتِي يَعْدُو بها عَتِدٌ وَأَى

وقول الشاعر[٤] : ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ المِسْكِ بِهِم ** يُلْحِقُون الأَرْضَ هُدَابَ الأُزُر

وقول الشاعر [٥]: فغَدَتْ كِلا الفَرْجَين تَحسب أنَّه ** مَوْلَى المخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُها

وقول الشاعر[٦] : ما بَالُ عينِكَ دَمْعُهَا لا يَرْقَأ ** وَحَشَاك مِن خَفَقَانه لا يَهْدأ

وقول الشاعر[٧] : ظَعَنَتْ أُمَامَةُ قَلبُهَا بِكَ هَائِمٌ ** فاعْصِ الذِي يُغْرِيكَ بالسُّلْوَان

وقول الشاعر[٨] : أتانِي المعَلَّى عُذْرُه مُتَبيّنٌ ** فَمَن يَعْزُه للبَغْي فهوَ ظَلُوْمُ

---

(١) امرؤ القيس ديوانه ١٣٤،وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٠٦/٢ ،وشرح عمدة الحافظ ،لابن مالك٤٥٦/١ ،والتذييل والتكميل ،لأبي حيان ١٧٥/٩ .

(٢) النابغة الذبياني ديوانه ١٢٧ ،وشرح عمدة الحافظ ،لابن مالك ٤٥٧/١ ،والتذييل والتكميل ،لأبي حيان ١٧٦/٩ .

(٣) نسب إلى الأسعر الجُعْفِيّ في الأصمعيات ١٤١، ولم ينسب في عمدة الحافظ، لابن مالك ٤٥٥/١ ، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ١٧٦/٩ .

(٤) طرفة بن العبد ديوانه ٦٨ ،وشرح التسهيل لابن مالك٣٠٧/٢ ،وشرح عمدة الحافظ٤٥٦/١ ، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ١٧٦/٩ .

(٥) للبيد بن ربيعة ديوانه ٣١١ ،و التذييل والتكميل ،لأبي حيان ٢٥٦/١ .

(٦) لم ينسب في شرح التسهيل ،لابن مالك٣٠٧/٢ ،وشرح عمدة الحافظ٤٥٧/١ ،والتذييل والتكميل، لأبي حيان ١٧٧/٩ .

(٧)لم ينسب في شرح التسهيل، لابن مالك٣٠٧/٢ وفي شرح عمدة الحافظ ،لابن مالك٤٥٧/١ ،وفي التذييل والتكميل،لأبي حيان١٧٧/٩ .

(٨) لم ينسب في شرح التسهيل ،لابن مالك ٣٠٨/٢ ،وشرح عمدة الحافظ ٤٥٧/١،وفي التذييل والتكميل،لأبي حيان ١٧٧/٩.

وقول الشاعر[١]:الذِّئبُ يَطْرُقُهَا في الدَّهْرِ وَاحِدةً ** وَكُلَّ يَوْم تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدي

وكل هذه الجمل الحالية الرابط فيها الضمير؛ لذلك علق ابن مالك بعدما سرد الشاهد بأن الزمخشري قد جانب الصواب [٢].

الدليل الثاني: أنَّ الربط بالضمير لوحده أكثر قياساً؛ لأنه يأتي فيما يشبه الجملة الحالية مثل: جملة الخبر، وجملة النعت، وإفراد الواو بلا ضمير لم يأت إلا في جملة الحال، وقد تأتي مع الضمير، وهذا يقوي انفراد الضمير. [٣]

الدليل الثالث: أن الواو قد يُستغنى عنها بالضمير حتى ولو كان منوياً مثل: بيع السمن منوان بدرهم، على تقدير: منه، فلو جعلت الجملة حالًا لجاز وحسُن. [٤]

الدليل الرابع: أنَّ القياس في الحال الإفراد، فلا تلزم الواو؛ لوجود الضمير في المفرد، فإذا وجد الضمير في الجملة فقد وقع الربط، بما وقع في المفرد، فلا تحتاج للواو، وإن وجدت مع الضمير كان ذلك توكيداً للربط. [٥]

الدليل الخامس: أن منهج الزمخشري يظهر معه التكلف في التقدير، وهو مذهب الكوفيين الذين يوجبون الواو، وربما تحذف الواو لموجب، كما حذفت لاجتماع الواوين[٦])في قوله تعالى:﴿ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌۚ﴾ الزمر ٦٠

---

(١) لم ينسب في شرح التسهيل ،لابن مالك ٣٠٨/٢ ،والتذييل والتكميل ،لأبي حيان ١٧٧/٩ .

(٢) شرح التسهيل بتصرف ٣٠٦/٢-٣٠٨ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ،لابن مالك ٣٠٨/٢ .

(٤) ينظر شرح التسهيل ،لابن مالك ٣١٠/٢ .

(٥) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي .،لابن أبي الربيع السبتي ٨١٦/٢ .

(٦) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي .،لابن أبي الربيع السبتي ٨١٦/٢ .

الدليل السادس: أنّ الزمخشري ناقض نفسه فقد أعرب بعض الجمل الحالية بلا ذكر للشذوذ و لزوم الواو ، قال في﴿ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾: جملة في موضع الحال ،وقال في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾ الرعد ٤١ ، الجملة محلها النصب على الحال، كأنه قيل: والله يحكم نافذاً حكمه [١].

الدليل السابع: أنّ الشلوبين استنكر التحرز بوجوب الواو؛ لأن الجملة من مبتدأ وخبر ووجد الربط بالضمير وهو الأصل، والتمس له عذرا، واستحسن ذلك منه إن قصد في ذلك أن ما بعد الظرف يرتفع به على الفاعلية، كما ذكر ذلك الفارسي[٢]؛ لأنه ناب مناب "مستقرة" كما ذكر ذلك الزمخشري قائلاً : وأما: لَقِيتُهُ عَلَيْهِ جُبَّةُ وَشْيٍ، فمعناه: مستقرة عليه جبة وشي"[٣] نعم، ما ذكره الشلوبين يحمل على هذا القول وهو اعتذار في موضعه ،أما ما ذكر الزمخشري من شذوذ فهو على الابتداء والخبر[٤] .

الدليل الثامن: أنَّ ابن جني جعل تقدير الضمير الرابط أمر توجبه الضرورة؛ ليعود من الجملة الحالية ضمير على صاحب الحال مع وجود "الواو" ولم يقيد هذا[٥]، وهذا يدل على أنّ الواو هي التي تدخل على الضمير، وليس الضمير الذي يدخل عند سقوط الواو [٦].

---

(١) ينظر الكشاف ١١٨٢ ، ٦٥٠ .

(٢) ينظر المسائل الشيرازيات ١٠٦/١ .

(٣) المفصل ١١٤ .

(٤) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٣٨/٢ .

(٥) ينظر سر صناعة الإعراب ٦٤٥/٢ .

(٦) شرح الجمل ،لابن الفخار ٢٣١ .

ولكثرة ما ورد من الشواهد والأدلة فإن ما ذهب إليه أبو حيان هو موافق لما عليه أكثر النحويين، ولا يعبأ بالشذوذ الذي ذهب إليه الزمخشري، والله أعلم .

المسألة الثانية:

القول ببناء المجموع بالألف والتاء المزيدتين في حالة النصب

المجموع بـ(الألف والتاء) المزيدتين: هو كل اسم زيد في أخره ألف وتاء، ويشمل المؤنث المعنوي مثل: هند. واللفظي والمعنوي مثل: إصطبل و فاطمة. والمنتهي بهمزة ممدودة مثل: صحراء. والمنتهي بألف التأنيث المقصورة مثل: سعدى، وهو يرفع بالضمة، ويجرّ بالكسرة، ويُحمل النصبُ على الجر فينصب بالفتحة.

وخالف في ذلك الأخفش، والزجاج فقالا: إنه مبني في حالة النصب، ومعرب في حالة الرفع والجر[١]. ونسب أبو حيان[٢] الرأي إلى المبرد[٣]

مناقشة المسألة:

اعترض عليهما أبو حيان ، وما ذهبا إليه باطل من عدة أوجه :

الأول: أن هذا مذهب الجمهور، وهم الأكثر [٤].

الثاني : أن هذا الرأي يلزمهما المشاكلة في مبدأ الحمل، بمعنى أنه يلزم أن تكون فتحة الجر في الممنوع من الصرف حركة بناء[٥].

---

(١) ينظر النكت الحسان ،لأبي حيان ٣٦ .

(٢) الإرتشاف ٨٤٢/٢ .

(٣) المقتضب ٧/١ ، لم أجد في كتابه ما ذكره من القول بالبناء .

(٤) الإرتشاف ٨٤٢/٢ .

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه ،للسيرافي ٢٤٠/١ .

الثالث : لو كانت حركة المنصوب بناءً لأدى ذلك إلى أن يكون المنصوب في جمع المذكر السالم مبنياً؛ لأن المؤنث محمول عليه[١]، ولما تعذر ذلك دل على أنّ ما ذهبا إليه باطل .

الرابع : أنّ القول بالبناء في النصب، والإعراب في الرفع والجرّ، يذهب بمشاكلة الإعراب .

الخامس : أنه سالم من الشبه بالحرف[٢]، والأصل في الأسماء الإعراب .

السادس : أن الحركة حركة إعراب؛ لأنها تعقب الضمة والكسرة لاختلاف العوامل عليها، فقد تحقق فيها شرط الإعراب[٣].

السابع : أن القول بالإعراب تحقيق للمشاكلة، وذلك في حمل الفرع على الأصل حينما كانت (الواو) دليلًا على الجمع والرفع، و(الياء) دليلاً على الجمع والجر والنصب، فجعلوا (التاء)المضمومة دليلاً على الجمع والرفع ،و(التاء)المكسورة دليلاً على الجمع وأحد الإعرابين[٤] .

وهذه الأدلة السابقة ترجح الصواب إلى كفة أبي حيان، وهو على رأي الجمهور، والله أعلم .

---

(١) ينظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، لمحمد بن أبي الفتح البعلي ٩٦/١ .
(٢) ينظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، لمحمد بن أبي الفتح البعلي ٩٦/١ .
(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه ،للسيرافي ٢٤٠/١ .
(٤) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي .،لابن أبي الربيع السبتي ٢١٠/١ .

المسألة الثالثة:

القول ببناء المثنى

أصل التثنية اللّغويّ العطف، وهو في اصطلاح النحويين: ضم واحد إلى واحد بغير حرف، بشرط اتفاق اللفظين تحقيقاً مثل: رجلان، أو تقديراً مثل: قمران، ويعرب بالألف في حال الرفع، وبالياء في حال الجر والنصب.

وخالف الزجاج رأي النحويين، وقال: إن المثنى مبنيّ، كما ذكر ذلك أبو حيان، ولم يبين سبب جنوحه إلى ذلك القول، وأنا أسوق إليك العلل التي تمسك بها: الأولى: أن زيادة الحروف على مفرده جعلته متضمنًا معنى حرف العطف كالمركب من اسمين مثل: خمسةَ عشرَ[١]. الثاني: لو كان الألف في المثنى دليل إعراب لكان الضميران(هما) و(أنتما) معربين؛ لوجود ألف التثنية[٢]

مناقشة المسألة :

البحث في هذه المسألة يطول، وسأختصر بما يوصل المطلوب، ثم أذكر أدلة بطلان رأي الزجاج.

مذهب سيبويه أنه معرب بالحروف[٣] ، وعليه كثير من النحويين[٤]

---

(١) ينظر الإنصاف ،لابن الأنباري ٤٠/١ ،والتبيين ،للعكبري ٢٠٢ .

(٢) ينظر الإيضاح ،لابن الحاجب ٧٧/١ .

(٣) ينظر الكتاب ١٧/١ .

(٤) ينظر شرح الكتاب ،للسيرافي ٢١٩/١ ،و الإيضاح ،للفارسي ٨٣ ،وشرح اللمع ،للواسطي ٢١، والمقتصد ،للجرجاني ١٥٢/١ ، والمخترع ،للأعلم الشنتَمَري ٦٣ ، وشرح عيون الإعراب ، للمجاشعي ١٤٠ ، وشرح اللمع، للأصبهاني ٩٧ ، والإنصاف ٣٨/١ وأسرار العربية ٤٣ ،والتبيين ،للعكبري ٢٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٥ ، و شرح الجمل لابن الفخار ٨٩/١، وائتلاف النصرة للزبيدي ٢٩ .

واختلف العلماء في علامة الإعراب في المثنى على أقوال :

القول الأول: أنها أدلة تدل على الإعراب، وليست بحروف إعراب، ولا إعراب، وهو مذهب الأخفش، ووافقه المبرد[١]واستحسن رأيه علي بن سليمان اليمني [٢]

والرد عليهما من وجهين:

الأول: التناقض؛ لأنهما قالا بنفي الإعراب عنها واستبعداه، فكيف تكون الحروف دلائل إعراب وأنتما قد نفيتما ذلك؟[٣].

الثاني: أنّ دلالة الحروف على الإعراب إمّا أن تكون في الكلمة، وإما أن تكون في غيرها، فإن كانت في الكلمة نفسها وجب تقديره في الحروف، وهذا اعتراف بأنها حروف إعراب، وإن كانت تدل في غيرها، فهي مبنية، وهذا ليس من مذهبهم [٤] .

الثالث: أن مثل بني الحارث يلزمون الألف في المثنى لجميع حالاته، فلو كانت هذه الحروف دلائل إعراب لأنكرت لغتهم؛ لأنها تلزم حالة واحدة وهي معربة [٥]

القول الثاني: أنّ انقلابها هو الإعراب،[٦] ووافقه الصفار، وابن عصفور [٧]

ويرد عليهم بما يلي: الأول: وجود التخالف؛ لأن المثنى لا ينقلب في حالة الرفع فيكون غير معرب، ومعرب في حالتي النصب والجر[٨].

---

(١) ينظر رأيه في العلل ،للوراق ٥٠ ، المقتضب ١٥٤/٢ .

(٢) ينظر كشف المشكل في النحو ٤٦ .

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه ،للصفار ٣٠٠/١ .

(٤) ينظر الإنصاف لابن الأنباري ٤٠/١ .

(٥) ينظر المخترع ،للأعلم ٦٥ .

(٦) ينظر المقتضب ١٥٢/٢ .

(٧) ينظر شرح كتاب سيبويه ٢٧٩/١ ، وشرح جمل الزجاجي ١٢٤/١ .

(٨) ينظر الإنصاف ،لابن الأنباري ٤٠/١ .

الثاني: أنّ الإعراب يكون بغير حركة، ولا حرف، وهذا ليس له نظير[١].

القول الثالث: أنها هي الإعراب، نسب لقطرب، والفراء، والزيادي[٢]

ويرد عليهم بما يلي: الأول: أن الإعراب يزول ويبقى الاسم على معناه وتمامه، وفي المثنى لو زال وسقط لتغير المعنى، واختفى المقصود بالتثنية[٣]

الثاني: لو كانت هي الإعراب لما دلت على غير معنى الإعراب، وهي هنا دالة على غير معنى الإعراب.[٤]

وأما رأي الزجاج فهو باطل بالأدلة التالية :

الأول: ما ذكره ابن الأنباري في قسمين :

أ –أنه لو كان مبنيًا للزم حالة واحدة لا يخرج عنها، ولما لم يلزم الحالة بطل الرأي .

ب –أن صيغة التثنية تفهم من اجتلاب الحروف الدالة على المراد، ولا يقاس هذا على ما تركب من جزأين [٥].

الثاني: ما ذكره البعلي في قسمين:

أ – أن المركب قد تظهر معه الواو، أما المثنى فلا تظهر معه الواو.

ب – أن الأصل في الأسماء الإعراب إذا سلمت من الشبه بالحروف[٦]

---

(١) ينظر الإنصاف ،لابن الأنباري ٤٠/١ .
(٢) ينظر أسرار العربية ،لابن الأنباري ٤٤ .
(٣) ينظر العلل في النحو ،للوراق ٤٧ .
(٤) ينظر التبيين ،للعكبري ٢٠٨ .
(٥) ينظر الإنصاف ٤٠/١ .
(٦) ينظر الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٧٨/١ .

وبهذا يبطل احتجاجه بتضمن المثنى معنى واو العطف.

ويرد احتجاجه الآخر- وهو إعراب الضمائر- بما يلي: أن التثنية تجعل المعرفة في مثل "زيد" نكرة، والضمائر معارف ولا تكون من النكرات تقول: رأيت زيدين كريمين، فدل هذا على الصيغ التي ذكرها الزجاج(هما) و(أنتما)ليست بمثنى لـ(هو) و(أنت)، بل هي صيغ موضوعة ومخترعة على ألفاظ مثناة، والدليل على ذلك: أنّك لو أردت أن تثنيهما لقلت: (هوان) و(أنتان) [1].

وعلى هذا فإن أبا حيان متمسك بإجماع النحويين، وهو أن المثنى معرب، ولقوة الأدلة التي أبطلت مذهب الزجاج، فإن الحق في مذهب أبي حيان، والله أعلم.

المسألة الرابعة:

الإطلاق في إعراب (أي) الموصولة إن لم تضف وحذف صدر صلتها

أي: الموصولة وهي معربة، وتأتي على أربعة أقسام:

الأول: أن يذكر المضاف والعائد مثل: جاءني أيُّهم هو قائمُ.

الثاني: أن يحذف المضاف ويذكر عائدها مثل: اضربْ أيًّا هو قائم.

وهذان القسمان (أيٌّ) فيهما معربة باتفاق النحويين.

الثالث: أن تضاف ويحذف عائدها، ومذهب سيبويه والجمهور البناء على الضم، وقال بعضهم بالإعراب.

الرابع: أن تقطع عن الإضافة، ويُحذف العائد مثل: اضربْ أيًّا قائم، وهي في مثل هذا معربة، وقد قال بعض النحويين بالبناء.

---

(١) ينظر علل التثنية ، لابن جني ٧٣ – ٧٨ .

وقد أطلق ابن مالك الإجماع على إعراب (أيّ) إذا كانت مقطوعة عن الإضافة، و محذوفة العائد، قال: وعند حذف ما تضاف إليه فليس في إعرابها خلاف[١].

مناقشة المسألة:

اعترض عليه أبو حيان، ولم يرتض الإطلاق، وذكر أنّ المسألة فيها خلاف، وأن الصواب غير ما نقله ابن مالك، وعلى هذا ننظر، هل ورد خلاف حول ذلك؟ أو يكون إطلاق ابن مالك في موضعه!

والحق أنه ثبت الخلاف في هذه المسألة التي أطلق فيها ابن مالك حكمه بالإجماع، وممن نص على الخلاف فيها الرضي قال:" وإن لم تُضف مع حذف المبتدأ نحو : أكرم أيًّا أفضل، فكلام العرب الإعراب، وأجاز بعضهم البناء قياسًا لا سماعًا فتقول: أكرم أيُّ أفضل، مضموماً بلا تنوين" [٢]

وقد تنبه السيوطي للخلاف في قوله: "فإن حُذف مضافها أعربت على الصواب كما لو ذكر" [٣]

قال في الشرح: "فلذا أشرت إلى الخلاف بقولي: على الصواب" [٤]

ويتوارد على الذهن مع قدرته على النظم التساؤل التالي: هل كان الإطلاق في الحكم على (أيّ) بسبب النظم؟

لم يكن النظم سببًا في ذلك؛ لأن حكمه هذا قد ذكره في شرحه على الكافية، كما مر في أول المسألة.

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١/١٢٠ ،وينظر النكت الحسان ،لأبي حيان ٤٦ ، ٤٧ .
(٢) شرح الكافية ٣/١٤٤ .
(٣) جمع الجوامع في النحو ٦٠ .
(٤) الهمع ١/٢٩٥ .

المسألة الخامسة:

وقوع جملة التعجب صلة للموصول

الموصول: ما لا بد له في تمامه اسمًا من جملة يشفع بها، وهذه الجملة هي الصلة؛ لأنها توضح الموصول، فلا يفهم معناها وهي مستقلة، وتكون خبرية، مشتملة على ضمير يعود على الموصول. وجملة الصلة على ستة أنواع: جملة اسمية، وجملة فعلية، و شبه الجملة، وجملة الشرط وجوابه، والقسم وجوابه.

وخالف ابن خروف فأجاز أن يوصل الموصول بجملة تعجبية مثل: جاءني الذي ما أحسنه[١] ووافقه السيوطي.[٢]

مناقشة المسألة:

اعترض عليه أبو حيان لأمرين:

الأول: أنَّ ذلك يدعو للتنافي! بمعنى أنَّ التعجب يكون من شيء خفي سببه، والصلة تأتي للتوضيح والتبيين للموصول.

الثاني: أنّه ليس بمسموع. [٣]

والحق أن اشتراط وقوع جملة الصلة غير إنشائية هو رأي الجمهور،[٤] وما ساقه أبو حيان من تعليل يعدّ من الأدلة لبطلان رأي ابن خروف.

---

(١) النكت الحسان ، ٤٩ .

(٢) ينظر الهمع ١/٢٨٠ .

(٣) النكت الحسان ، ٤٩ .

(٤) ينظر التذييل والتكميل ٣/ ٩ .

الدليل الثاني: أن الجملة الإنشائية يتحصل معناها حال النطق بها، فلا تصلح أن تكون صلة؛ لأن الصلة تعرف الموصول، فلا بد من الشعور بمعناها قبل الشعور بمعنى الموصول.(١)

الدليل الثالث: لو صح مذهب ابن خروف لكان فيه إخراج للباب عن الإبهام إلى حيّز التوضيح(٢)

وما ذهب إليه ابن خروف يدل على أن جملة التعجب عنده خبرية،(٣)أي تحتمل الصدق والكذب، وما مضى يكفي لفساد ما ذهب إليه، وقد نفى ابن عصفور أن تكون جملة التعجب تحتمل الصدق، والكذب.(٤)

المسألة السادسة:

نيابة خبر كان عن الفاعل

يحذف الفاعل في الجملة لأغراض كثيرة منها:

١- شدة العلم به مثل: أُنزِل الغيثُ. ٢- الجهل به مثل: سُرِق المتاع. ٣- لإصلاح السجع مثل قولهم: من طابت سريرته حُمدت سيرته. ٤- التعظيم مثل: قُتِل عمر بن الخطّاب، وفيه أيضاً تحقير للقاتل إذ لم يذكر. فإذا حذف الفاعل ناب عنه بعض المعمولات بعد أن تغير صيغة الفعل، فيأخذ النائب حكم الفاعل وهو الرفع، والذي ينوب عنه: الأول: المفعول به.

الثاني: المجرور بشرطين:

---

(١) ينظر شرح التسهيل ،لابن مالك ٢٠٥/١ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ،لابن بابَشاذ ٧٨١/٢ .

(٣) ينظر التعليقة ،لبهاء الدين بن النحاس ٢٠٥/١ .

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي ١٨٠/١ .

أ: ألا يلزم وجهًا واحدًا في الاستعمال مثل: مذ ، وربّ، وما خُصّ بقسم أو استثناء .

ب: ألا يكون للتعليل مثل:(اللام) و(في) و(من)

الثالث: الظرف بثلاثة شروط : أن يكون مختصًا، ومتصرفًا، وملفوظًا به.

الرابع: المصدر بثلاثة شروط: أن يكون متصرفًا، أن يكون لمجرد غير التوكيد، أن يكون ملفوظاً به.

وخالف الفرّاء، فأجاز نيابة خبر كان في مثل: كان زيد قائماً، فلا يُقال: كِيْنَ قائمٌ.[١]

مناقشة المسألة:

اعترض أبو حيان على الفرّاء بقوله: ولا ينوب خبر (كان)، ولم يعلل لذلك، ولو أخذنا نلتمس أسباب عدم جوازه لوجدنا ما يلي:

الأول: أن (كان) فعل غير حقيقي، أي يدل على الزمن ولا مصدر له، وهو ينحط عن الفعل الحقيقي، وليس فيها مفعول حقيقيّ ينوب عن الفاعل؛ لأن الأصل قبل دخول (كان) أنها جملة اسمية. [٢]

الثاني: التكلف في القياس، أي أنَّ الفراء تكلف في قياسه مالم يسمع، لأن(كان) انحطت عن الفعل الحقيقي، ولا ضير في تفردها عنه، كما أنَّ بعض الأفعال قد جاءت ملازمة البناء للمجهول مثل: (أُنيختْ) الناقة، و(وُكِس)وما بعدها يرفع نائبًا للفاعل، وليس فاعلاً، وهذا مسموع عن العرب فلا يقاس عليه.[٣]

---

(١) النكت الحسان ٥٤ .

(٢) ينظر الأصول ،لابن السراج ٨١/١ .

(٣) ينظر الأصول ،لابن السراج ٨١/١ .

الثالث: أنَّ (كان) داخلة على المبتدأ والخبر، ولا يصح أن يحذف اسم كان وهو (المبتدأ)، ونقيم خبر كان (خبر المبتدأ)في الأصل؛ لأن الخبر لا يستغني عن المبتدأ، فإن حذف بقي الخبر مفردًا، وهذا لا يصح.(١)

الرابع: أنَّ مذهب الفراء لا فائدة فيه، إذ يلزم منه وجود خبر بلا مبتدأ مذكور أو مقدر.(٢)

الخامس: أنَّ الفراء خالف القياس في حذف المبتدأ؛ لأنَّ المحذوف في هذا غير منوي، والمبتدأ لا يحذف إلا إذا كان منويًا.(٣)

السادس: أنَّ الخبر النائب عن الفاعل عند الفرّاء يحتمل ضميرًا غير عائد على شيء.(٤)

ويلاحظ مما سبق كثرة الأدلة التي تضعف رأي الفرَّاء، وتقوي موقف أبي حيان الذي وافق فيه رأي البصريين،(٥) والله أعلم.

المسألة السابعة:

تقديم معمول اسم الفعل عليه

أسماء الأفعال: أسماء تدل على معنى الفعل وتعمل عمله؛ لأنها قامت مقامها، ودلت عليها، وشبهت في دلالتها عليها بدلالة الاسم على المسمَّى، وهذه الأسماء وإن عملت عمل الفعل فإنها لا تتصرف تصرف الفعل الصريح فيتقدم معموله عليه،

---

(١) ينظر شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٣٦٦/٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل ،لابن مالك ٦٦/٢ .

(٣) ينظر شرح الكاقية ،للرضي ١٩٠/١ .

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي ،لابن بابَشاذ ٢٠٣/١ .

(٥) ينظر التبصرة ،للصيمري ٥٠

ولما كانت تدل على الأفعال وهي أسماء لألفاظها، ولم تقوَ قوتها فارقتها، وذلك أنها لا تتقدم معمولاتها عليها وهذا رأي الجمهور.[١]

وخالف الكسائي[٢]رأي الجمهور فأجاز التصرف فيها كالأفعال فقدم معمولها عليها ،[٣] كما يتقدم المفعول على الفعل مستدلًا بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[٤].

وقول الشاعر[٥] :

يَا أيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دُوْنَكَا ** إنِّيْ رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُوْنَكَا

مناقشة المسألة:

اعترض عليه أبو حيان قائلًا: خلافًا للكسائي في إجازته :زيداً ضَرَابِ.[٦]

والحق أنَّ ما ذهب إليه الكسائي بعيد للأسباب التالية:

الأول: أنَّ ذلك رأي البصريين، فلا يلزم الأخذ برأيه[٧].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٤١/١-٢٥٣ ، الإيضاح ،للفارسي ١٤٧-١٤٩، الإنصاف ، للأنباري ٢١٠/١، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٥/٢، توضيح المقاصد للمرادي ٢٤٧/٢، ارتشاف الضرب ،لأبي حيان ٢٣١١/٥ .

(٢) رأيه في شرح الكتاب للسيرافي ٢٠/٥، شرح الكافية الشافية ،لابن مالك ٤٨/٢.الهمع للسيوطي ٨٢/٣ .

(٣) ينظر النكت الحسان ٩٣ .

(٤) النساء ٢٤ .

(٥) ينسب لجارية من بني مازن في التصريح للأزهري ٢٩١/٢ ، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي ٢٠/٥ ،وأسرار العربية للأنباري ١٦٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٨/٢.

(٦) ينظر النكت الحسان ٩٣ .

(٧) الارتشاف ٢٣١١/٥ .

الثاني: أن هذه الأسماء وإن كانت دليلًا على الفعل، وتعمل عملها، إلا أنها أقل من الفعل فلا تصل إلى درجته في العمل، ولا تتصرف تصرفه، فلا تتقدم معمولاتها عليها. (١)

الثالث: أنَّ بعض النحويين تأول ما استدل به المخالف بتأويلين:

الأول: على إضمار" دونك" يفسره المذكور.(٢)

التأويل الثاني: على اعتبار "دلوي" مبتدأ و"دونك "خبره مثل: زيد عندك ، ذكره بعض النحويين كالأنباري(٣) وابن مالك(٤) واعترضهما الشيخ الأزهري بأن المعنى لا يحتمل الخبر المحض بأن الدلو دونه، ولعلي لا أبالغ إذا قلت: إن المعنى يحتمله؛ لأنها تخبر المائح بوصول الدلو وقربه منه وإن كان معلقاً برشاء (٥)

الرابع: تأويل استدلال الكسائي والكوفيين بالآية، فقد تأوله المانعون بأنّه انتصب "كتابَ" على أنه مفعول مطلق منتصب بفعل محذوف، و"عليكم" متعلق به أو بالفعل المحذوف تقديره: كتب الله ذلك كتاباً عليكم، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ (٦)؛ لأن التحريم يستلزم الكتابة(٧)، وذهب إليه الزمخشري والعكبري وأبو حيان بدليل قراءة أبي حيوة و محمد بن السميفع(كَتَبَ اللهُ عليكم)(٨).

---

(١) ينظر شرح الكافية ٤٨/٢.

(٢) ينظر سيبويه ٢٥٣/١.

(٣) ينظر أسرار العربية ١٦٩ .

(٤) ينظر شرح الكافية ٤٨/٢ .

(٥) ينظر المرتجل ٢٥٧ .

(٦) النساء ٢٣ .

(٧) ينظر التصريح ٢٩١/٢.

(٨) ينظر الكشاف ٢٥٩ ، التبيان في إعراب القرآن ٢٥٢/١ ، البحر المحيط ٢٢٣/٣ .

وانتصابه على حد انتصاب "طيّ المحمل" في قول الشاعر:

مَا إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلا مَنْكِبٌ ** مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المحمَلِ [1]

فالمعنى المتحصل على أنه طُوِيَ طيًا؛ لأن من لم يمس الأرض منه إلا منكبه وطرف ساقه دل على أنه طُوي طيَّ المحمل.[2]

والحق أن مذهب البصريين هو المرتضى؛ لأن الأصل فيه مرتفع على الفرع، والفرع منحط عن درجة الأصل، وقد رجُح-إضافة إلى الأدلة السابقة- بأمور :

١- أن الأصل في بعض أسماء الأفعال أن تكون مصادر مثل: "رويد " ومعلوم أن المصادر لا تتقدمها معمولاتها، أو تكون منقولة من جار ومجرور أو ظرف وهذا ضعيف قبل نقله فلا يتقدمه معموله.[3]

٢ - أن إجازة مذهب الكسائي قد يؤدي إلى التوسع في الاتساع فيما نقل عن العرب، والأولى ألاّ نتسع ولا نتصرف إلا فيما تصرفت فيه العرب، لذلك أشار سيبويه إلى أنه لا يقال: "دوني" إنما ترد بالخطاب فقط.[4]

وعلى هذا فما ذهب إليه أبو حيان موافق لرأي الجمهور، لضعف الفرع وانحطاطه عن الأصل، فلا تتقدم معمولاتها عليها. والله أعلم

---

(١) لأبي كبير الهذلي ديوان الهذليين ٩٣/٢ ،الكتاب لسيبويه ٣٥٩/١ ،الإيضاح ،للفارسي ١٤٩، المرتجل ،لابن الخشاب ٢٥٦.

(٢) ينظر سيبويه ٣٥٩/١.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٧٢/٣ .

(٤) سيبويه ٢٥٢/١.

المسألة الثامنة:

توجيه كلام سيبويه حول عمل (إنْ) النافية عمل (ليس)

(إنْ)النافية حرف غير مختص، يدخل على الجملة الفعلية، كقوله تعالى:﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾[١]، ويدخل على الجملة الاسمية، كقوله تعالى: ﴿ إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآ﴾ [٢]، وقياس غير المختص ألّا يعمل، فإذا دخلت على الجملة الاسمية ففي إعمالها عمل (ليس)خلاف، ونقل عن سيبويه والفرّاء إهمالها، وكذلك عن أكثر المغاربة والبصريين، وأجاز إعمالها الكسائي وابن السراج والمبرد والفارسي وابن جني وابن مالك وصححه أبو حيان[٣]

ويرى ابن مالك جواز إعمالها مستنبطًا ذلك من كلام سيبويه قائلًا: وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في باب "عدة ما يكون عليه الكلم": وتكون (إن)كـ(ما) في معنى (ليس)، فلو أراد النفي دون العمل لقال: وتكون (إنْ) كـ(ما)في النفي؛ لأن النفي من معاني الحروف فـ(ما) به أولى من(ليس)؛ لأن (ليس) فعل وهي حرف، بخلاف العمل فإن (ليس) فيه أصل لـ(ما) و(لا) (وإن)؛ لأنها فعل وهنَّ حروف [٤]

مناقشة المسألة:

اعترض أبو حيان على ابن مالك في استنباطه من كلام سيبويه بقوله: وليس

---

(١) سورة فاطر ٤١ .

(٢) سورة يونس ٦٨ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١ ،والتذييل والتكميل ،لأبي حيان ٢٧٧/٤ ،والهمع ،للسيوطي ٣٩٤/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٩٧/١ .

على ما زعم ابن مالك –رحمه الله–؛ لأن قول سيبويه في معنى (ليس) يحتمل أن يكون متعلقًا بقوله وتكون (إنْ)أي: وتكون (إنْ) في معنى (ليس) أي: للنفي، مثلما تكون (ما) كذلك.

ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف وهو حال من(ما) أي: وتكون إنْ كـ(ما)كائنة في معنى(ليس)؛ لأن (ما)مشتركة بين معانٍ كثيرة، فكأنه قال: وتكون كـ(ما)النافية أي: نافية مثلها إذ إنَّ (إنْ) مشتركة بين معانٍ.[١]

وهذا أمر عجيب؛ لأنَّ أبا حيان صحح عمل(إنْ) النافية، واستشهد بالسماع والقياس، ومن السماع قول العرب في نثرها:((إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك))، ومن الشعر قول الشاعر[٢]:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدِ ** إلا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِيْنِ [٣]

وعلى هذا فإن ابن مالك على صواب في استنتاجه للأسباب التالية:

الأول: أنَّ ابن مالك أطلق الجواز[٤] ثم قيده إذ توسط بين القائلين بالإهمال والقائلين بالإعمال، فقد أخذ بما سمع وألحقها بـ(ليس) في العمل على قلة، حيث قال:((إلا أنَّ الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في(إنْ) [٥] .

الثاني : أنَّ أبا حيان اضطرب في موقفه! حيث منع عمل (إنْ) واعترض على ابن مالك وجعل مراد سيبويه أنَّ (إنْ) في معنى(ليس) للنفي فقط دون العمل.[٦] وقال في

---

(١) ينظر النكت الحسان ٧٨ .

(٢) لم ينسب في أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، وشرح التسهيل ١٩٤/١،والتذييل والتكميل٢٧٧/٤ .

(٣) ينظر التذييل والتكميل ٢٧٧/٤ .

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١٩٧/١ .

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣٩٣/١ .

(٦) ينظر النكت الحسان ٧٩ .

موضع آخر بجواز عملها سماعًا وقياسًا، فلو كان الاعتراض مع ثبات على منع العمل لكان منطقيًا، ولو كانت إجازته في عمل (إن) متلوة بالإشارة لابن مالك لكان مقبولًا؛ لأنه اعتمد على أدلة ابن مالك في الجواز، ولم يشر إلى ذلك!

وقد فعل ذلك مرة أخرى عندما قال: وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه؛ لأن العمل في(إنْ) شاذ[١]

وقد تحامل أبو حيان على ابن مالك، بعدما سرد أمثلة الجواز بقوله: فلا يصح قول المصنف((إنه تلحق بـ(ما) قليلاً)) والحامل على هذا كلّه هو عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب[٢].

وقد أذهب إلى أن أبا حيان قد تراجع عن قوله حتى لا نتقول عليه، فقد يكون قد تراجع عن رأيه وإن لم يصرح بذلك، أو يكون مضطربًا في رأيه كما أشرت سابقًا، وأشار إلى الجواز وقال بأدلة ابن مالك ولم يشر إلى ذلك!

وعلى هذا يكون اعتراضه في غير مكانه، فابن مالك مصيب في رأيه. والله أعلم.

المسألة التاسعة:

ناصب المصدر في المفعول لأجله

المفعول لأجله: هو مصدر لا من لفظ العامل فيه، مقارنا له في الوجود، أعم منه، جوابًا لقائل يقول: لم؟ ويكون نكرة كقوله تعالى :﴿ حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ [٣]،

(١) ينظر التذييل والتكميل ٤/٢٨١ .

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٤/٢٧٩ .

(٣) سورة البقرة ١٠٩ .

ويكون معرفة كقوله تعالى: [1]﴿ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [2]

وخالف الزجاج وكان ينصبه نصب المصدر الملاقي له في المعنى، فإذا قلت: قمت إجلالًا لك، فكأنك قلت: أجللت إجلالًا لك. [3] وهذا مذهب الكوفيين، وقد وهَّم أبو حيان حينما نسب هذا الرأي إلى الزجاج، والصواب أنه ينتصب عنده بفعل مضمر من لفظه، فتقديره: قمت أجلك إجلالًا، فحُذف الفعل الناصب، وجعل المصدر عوضًا من اللفظ به.[4]

مناقشة المسألة:

اعترض عليه أبو حيان قائلًا: وليس بشيء؛ لأنه يجيء فيما لا تمكن فيه الملاقاة في المعنى إلا بتجوز كثير نحو: أبغضت زيدًا محبةً في عمرو،[5] وهذا أول ما يضعّف رأي الزجاج .

ومذهب سيبويه والبصريين أنَّه منصوب بالفعل بعد إسقاط حرف الجر قال سيبويه: فهذا كله ينتصب؛ لأنه مفعول له، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله[6] ووافقه الفارسي[7] وهو رأي البصريين[8]

وقد أشير إلى بعض الأشياء التي تضعّف رأي الزجاج :

---

(١) سورة البقرة ٢٠٧ .

(٢) ينظر الفصول الخمسون ،لابن معطي ١٩٢ .

(٣) النكت الحسان ١٠٣ .

(٤) ينظر منهج السالك ،لأبي حيان ١٤٣/٢ .

(٥) ينظر التذييل والتكميل ٢٧٩/٤ .

(٦) ينظر الكتاب سيبويه ٣٦٩/١ .

(٧) ينظر الإيضاح ١٧٠ .

(٨) ينظر شرح التصريح ،للشيخ خالد الأزهري ٥١٤/١ .

الأول: أنَّ رأيه لا يطرد في جميع التقديرات مثل: جئتك إصلاحًا لحالك، فإن المجيء ليس بيانًا للإصلاح، بل بيانه الإعطاء أو النصح.(١)

الثاني: أنَّ وجود المفعول له تعليل للفعل، وعلى مذهب الزجاج يكون المفعول له علة لنفسه، والشيء لا يكون علةً لنفسه.(٢)

الثالث : على رأي الجمهور يفهم معناه بسقوط الحرف ففي قولك: قعدت عن الحرب جبنًا، يسوغ: قعدت عن الحرب للجبن، ولا يسوغ إذا كان مصدرًا أن تظهر اللام مثل: حبست منعًا، لا تقول: حبست للمنع.(٣)

وبهذا يظهر قوة رأي أبي حيان، وقد وافق الجمهور، وهو الصواب. والله أعلم.

المسألة العاشرة:

إضافة المفعول لأجله

يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف إن أضيف إلى معرفة مثل غلام زيد، ويكتسب التخصيص إن أضيف إلى نكرة مثل: غلام امرأة، وهذه تسمى إضافة محضة، أما إضافة اسم الفاعل والصفة المشبهة، واسم المفعول فهي إضافة غير محضة؛ لأنها على نية الانفصال، بل هي إضافة تخفيف، والدليل أنه يوصف بها النكرة، وتدخل عليها (ربّ)، وبهذا تكون إضافة المفعول لأجله محضة، وإضافة المصدر المقدّر بـ(أنْ).

---

(١) ينظر شرح الكافية ،للرضي ٣٠/٢ .

(٢) ينظر المفصل ١٣٨/٢ .

(٣) ينظر توجيه اللمع ،لابن الخباز ١٩٨ .

وخالف الرياشي، فجعل إضافة المفعول لأجله غير محضة[١] وهو موافق للجرمي؛ لأنه لا يجوز في مذهبه إلا أن يكون المفعول لأجله نكرة، فيقدر الإضافة فيه على نية الانفصال[٢]

مناقشة المسألة:

واعترض عليه أبو حيان قائلًا: وإضافة المفعول من أجله محضة[٣] ،والذي ذهب إليه الرياشي مدفوع بما يلي :

الأول: أنَّ ما ادعاه الجرمي والرياشي تحكم يحتاج إلى دليل.[٤]

الثاني: أنهما ردا المعرف بالإضافة انتصارًا لمذهبهما، وقالا بالإضافة اللفظية، والحجة عليهما؛ لأنه قد ورد معرفا بـ(أل) في قول العجاج[٥] :

وَالـهَوْل مِنْ تـهوَّلِ الـهَبُور

الثالث: لا يقاس على إضافة اسم الفاعل؛ لأنها منفصلة، وهو جارٍ على فعله، والدليل أنَّ إضافته إذا كان بمعني الماضي ليست منفصلة، أمَّا المصدر فليس جاريًا على فعله، وبهذا تكون إضافته محضة[٦]. وبهذا يتقوى عندي رأي أبي حيان.

---

(١) النكت الحسان ١١٩ .

(٢) ينظر أسرار العربية ،لابن الأنباري ١٣٥ .

(٣) النكت الحسان ١١٩

(٤) ينظر أسرار العربية ،لابن الأنباري ١٣٥ .

(٥) ديوانه، وينظر سيبويه ٣٦٩/١ ،واللباب للعكبري ٢٧٧/١ ،والمنهل الصافي في شرح الوافي ٣٧٦/١ .

(٦) ينظر المحصول ،لابن إياز ٥١٤/١ .

المسألة الحادية عشرة:

الإضافة في المصدر المقدر بـ(أنْ والفعل)

يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف إن أضيف إلى معرفة مثل غلام زيد، ويكتسب التخصيص إن أضيف إلى نكرة مثل: غلام امرأة، وهذه تسمى إضافة محضة، أما إضافة اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول فهي إضافة غير محضة؛ لأنها على نية الانفصال، بل هي إضافة تخفيف، والدليل أنه يوصف بها النكرة، وتدخل عليها (ربّ)، وبهذا تكون إضافة المفعول لأجله محضة، وإضافة المصدر المقدّر ب(أنْ)والفعل .

وخالف ابن الطراوة فقال: إنَّ إضافة المصدر المقدر بـ(أنْ) والفعل إضافة غير محضة[١]، وقد سبقه إلى ذلك ابن طاهر[٢]و وافقه ابن بَرهان، محتجًا بأنه أشبه الصفة في الإضافة فمجرورها مرفوع المحل أو مجرور المحل.[٣]

مناقشة المسألة:

اعترض عليه أبو حيان وجعل إضافة المصدر المقدّر بـ(أنْ) والفعل محضة مثل: عجبت من ضرب زيدٍ، بلا ذكر للتعليل، ولعلي أسوق بعض النقاط التي ربما يترجح من خلالها أحد المذهبين، وهي على ما يلي :

الأول: أن المصدر المضاف أكثر استعمالًا من غير المضاف، ولو جعلت إضافته غير محضة للزم أن يكون ما هو أقل استعمالًا أصلًا، وهذا بعيد.

---

(١) النكت الحسان ١١٩ .

(٢) شرح التصريح ،للشيخ خالد الأزهري ٦٧٨/١ .

(٣) ينظر شرح اللمع ٥٩٩/٢ .

الثاني: أنَّ تشبيهها بالصفة بعيد؛ لأن إضافة الصفة إلى معمولها منوية الانفصال بالضمير المستتر ، وإضافة المصدر لا محوج إلى تقدير انفصالها ولا دليل عليه.

الثالث: أنَّ الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعة موقع الفعل المفرد، والمصدر المضاف واقع موقع الموصول الحرفي مع الفعل، والموصول معرفة، كذلك ما وقع موقعه.

الرابع: أن المصدر المضاف إلى معرفةٍ معرفةٌ، ولا يوصف إلا بمعرفة، ولو كانت إضافته نكرة لوصف بنكرة، ولدخل عليه ما يدخل على النكرة مثل "ربَّ"، ولاجتمعتْ فيه الإضافة مع(أل) [١]

الخامس: لا مقارنة بين شبه الصفة وشبه المصدر؛ لأن الصفة تقع موقع الفعل منفردة، فتحتاج إلى مرفوع ظاهر أو مقدر، فتقدير الانفصال فيها أقوى من المصدر، أمَّا المصدر فإنه لا يقع موقع الفعل إلا بمصاحبة(أنْ) فتقل قوته عن الصفة، وقد يتجرد من المرفوع والمنصوب بعكس الصفة.[٢]

السادس: أن تقدير الانفصال في الصفة أولى؛ لأنه مبني على العمل، وهي أقرب لقوة عملها ، والمصدر على العكس فإنه ضعيف المشابهة بالفعل لفظًا ومعنى ،لذلك يأتي مضافًا بكثرة [٣]

السابع: ومن أقوى الأدلة على أنَّ إضافته محضة ورود السماع بوصفه بالمعرفة وذلك في قول الشاعر:[٤]

---

(١) ينظر شرح التسهيل ،لابن مالك ١٠٤/٣ .

(٢) ينظر شرح الكافية ،للرضي ٢٥٣/٢ .

(٣) ينظر شرح الكافية ،للرضي ٢٥٣/٢ .

(٤) لم ينسب في توضيح المقاصد والمسالك ،للمرادي ٣٧٨/١ ، و الهمع ٤١٦/٢ ، ومنهج السالك للأشموني ٦٧٩/١ ،

إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيْدَ أَرَانِي ** عَاذِراً فَيْكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُوْلا [١]

الثامن: تأكيده بالمعرفة في قول الشاعر:[٢]

فَلَو كَانَ حُبّي أُمَّ ذِي الْوَدْعِ كُلُّهُ ** لأَهْلَكَ مَا لَمْ تَسْتَمِعْهُ المسَارِحُ

والسماع عن العرب، وكثرة الأدلة السابقة ترجح رأي أبي حيان. والله أعلم.

المسألة الثانية عشرة:

حكم تقديم ضمير الفصل مع خبره

يكون الضمير فصلًا بثلاثة شروط: الأول: أن يكوم من ضمائر الرفع المنفصلة. الثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبره، أو بين معمولي النواسخ. الثالث: أن يكون بين معرفتين، أو ما قاربها.

ولا بد أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين معمولي النواسخ، وهو اسم لا موضع له من الإعراب. وفائدته: الدلالة على تمام الاسم وكماله، والفصل بين الخبر والتابع.

وخالف الكسائي، فأجاز تقديم ضمير الفصل مع الخبر المقدم مثل: هو أفضل من زيد عمرو[٣]

مناقشة المسألة :

اعترض عليه أبو حيان بقوله: "ولا يجوز ذلك عندنا" [٤]، وقد نقل أبو حيان في موضع آخر أن الكسائي قد نُقل عنه المنع في مثل هذا! كما نقل عنه الجواز[٥]،

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ،للمرادي ٣٧٨/١ .

(٢) لم ينسب في الهمع ٤١٦/١ ، والدرر اللوامع للشنقيطي ١٥٢/٢ .

(٣) النكت الحسان ٦١ .

(٤) النكت الحسان ٦١ .

(٥) ينظر التذييل والتكميل ٢٩٨/٢ .

ومهما يكن من شيء فقد اعترض عليه، وما قاله الكسائي لا يتأتى، ومرد ذلك إلى ما يلي:

الأول: أن التقديم يلغي فائدة ضمير الفصل؛ لأنه مجتلب لدفع التوهم من كونه صفة، فإذا تقدم وجب الاستغناء عنه؛ لزوال التوهم، والتابع لا يتقدم على متبوعه.(١)

الثاني: وقوعه حشوًا بمعنى: لو قدم المفعول الثاني في مثل: حسبت زيداً هو خيراً منك، لأصبح الضمير مستغنًى عنه؛ لعدم الحاجة إليه.(٢)

الثالث: أنَّه رأي الجمهور، وأبو حيان على رأيهم(٣) .

وما سلف يرجح كفة رأي أبي حيان، فقد وافق رأي الجمهور. والله أعلم.

المسألة الثالثة عشرة:

إعراب المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه

الاستثناء: هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكورٍ أو متروكٍ بـ(إلا)، أو ما بمعناها، بشرط الفائدة.

ومذهب سيبويه: أنه إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته فإن الإتباع أولى من النصب، قال سيبويه: فإن قلت: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ،و ما مررت بأحدٍ إلا عمرٌو خيرٍ من زيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرٍو خيرٍ من زيد، كان الرفع والجر جائزين، وحسُن البدل؛ لأنك قد شغَلت الرافعَ والجارَّ ثُم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك،(٤) و وافقه المبرد بقوله: والقياس عندي قول سيبويه؛

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١٨٥/١ .

(٢) ينظر شرح التسهيل ١٨٥/١ .

(٣) ينظر التذييل والتكميل ٢٩٩/٢ .

(٤) الكتاب ٣٣٦/٢ .

لأن الكلام إنما يراد لمعناه.[١]

وخالف المازني فجعل النصب مختارًا، ويجوز الرفع. [٢]

مناقشة المسألة:

اعترض عليه أبو حيان ، والمذهب عنده في ذلك وجوب النصب، وقال معترضًا: وهذا ضعيف؛ لأنه إذا اجتمع البدل والنعت، بدأت بالنعت ثم البدل نحو: أعجبتني الجارية القرشية كلامها، ولا يجوز: أعجبتني الجارية كلامها القرشية[٣] .

وأبو حيان موافق لشيخه أبي الحسن بن الضائع إذ جعل النصب أجود ولم يقل بوجوبه،[٤] واختار ابن عصفور وجوب النصب معللًا ذلك بقوله: لأن فيه فصلًا بين الصفة وموصوفها بالبدل، وإذا اجتمع البدل مع الصفة، فإن الصفة مقدمة[٥].

وصحح ابن مالك رأي سيبويه؛ لما يأتي:

الأول: أن الصفة يستغنى عنها، فكأنها لم تذكر.

الثاني: طلب المشاكلة بمعنى أنه إن أتبع في مثل: ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ، فيكون إتباعه لما قبله وما بعده أولى.[٦]

ورجح المبرد قول سيبويه؛ لأن المعنى يصح، فالبدل والمبدل منه موجودان معًا، ولا يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط.[٧]

---

(١) المقتضب ٤/٤٠٠ .

(٢) النكت ١٠٧ .

(٣) النكت الحسان ١٠٧ .

(٤) ينظر التذييل ٨/٢١٩ .

(٥) ينظر شرح الجمل ٢/٢٦٤ .

(٦) ينظر شرح التسهيل ٢/٢٢٣ .

(٧) ينظر المقتضب ٤/٤٠٠ .

وقال ابن عصفور: والنصب أضعف؛ لأنه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء[١]

والدافع وراء ترجيح النصب عند المازني، هو نظره للبدل على نية تكرار العامل، فإذا أبدلت فصلت بين الصفة والموصوف، وأنه إذا اجتمعت صفة و بدل قدمت الصفة، وقد دفع الإشكال ناظر الجيش بأن البدل في باب الاستثناء إنما هو باعتبار عمل العامل فيه، وصحة حلوله محل المبدل منه، فليس جاريًا على أحكام البدل في غيره، وبهذا يندفع الإشكال.[٢]

والحق أنَّ من رجح مذهب سيبويه فهو الأقرب؛ لقوة الأدلة ولكثرة القائلين به واختاره ابن هشام، والسيوطي[٣].

ومذهب أبي حيان بعيد وهو موافق لابن عصفور؛ لأن مدار الخلاف بين العلماء في الجواز .

ولقوة الأدلة وتكافئها فقد استوى عند ابن مالك الوجهان[٤] ومثل ذلك عند ابن بابَشاذ وإن لم يصرح[٥]، وعند ابن يعيش إذ لم يرجح،[٦] ويبدو أن مذهب سيبويه أولى من مذهب أبي حيان وأقرب، بدليل أنه قال برأي سيبويه في مؤلف آخر[٧] والله أعلم .

---

(١) ينظر شرح الجمل ٢/٢٦٤ .
(٢) ينظر تمهيد القواعد ٥/٢١٤٦ .
(٣) ينظر الهمع ٢/١٩٢ .
(٤) ينظر شرح الكافية
(٥) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢/٥١٤ .
(٦) ينظر شرح المفصل٢/٢٢٤ .
(٧) ينظر التذييل٨/٢٢٠.

المبحث الثاني

اعتراضاته في الأفعال

المسألة الأولى:

الخلاف في وقوع الجملة الطلبية خبراً

خبر المبتدأ إمّا أن يكون مفردًا مثل: زيدٌ مجتهدٌ، أو جملة اسمية مثل: العلمُ مطلبُه صعبٌ، أو فعلية مثل: الطالب يستمعُ، أو شرطية مصدرة باسم مثل: الله من يطعْه ينجُ، باتفاق لكونها جملة خبرية غير طلبية[١]، و أجاز بعض المتأخرين وقوع الجملة "الطلبية" خبرًا عن المبتدأ مثل: زيدٌ اضربه.[٢]

وخالف ابن السراج[٣] ورأى أن "الجملة الطلبية" لا تقع خبرًا، والخبر لابد أن يكون جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب، و وافقه ابن الأنباري. [٤]

مناقشة المسألة:

اعترض أبو حيان على ابن السراج، وقال: تقول: زيدٌ اضربه فـ(اضربه) عندنا خبر، ولا تقدر محذوفًا، وهو (أقول) يقول عن ابن السراج: وشبهته في ذلك: أنه فهم أنَّ الخبر ما احتمل الصدق والكذب، و(اضربه) لا يحتمل، فاحتاج إلى تقدير محذوف وهو(أقول) ، ثم استدل على صحة مذهبه بأمور:

---

(١) ينظر الأصول ،لابن السراج ٧٢/١ ، الإيضاح ،للفارسيّ ٩٢ ، شرح اللمع ،للضرير ٣١، المقتصد، للجرجاني٢٣٢/١.

(٢) ينظر شرح الجمل، لابن عصفور٣٤٦/١ ، شرح التسهيل، لابن مالك٣٢٦/١ ، شرح الكافية، للرضي٢٠٧/١ .

(٣) الأصول في النحو ٧٢/١ .

(٤) ينظر رأيهما في شرح الكافية للرضي ٢٠٧/١، وهمع الهوامع ،للسيوطي٣١٥/١ .

الأول: أنَّ مصطلح الخبر أعم من المصطلح الذي أشار إليه ابن السراج.

الثاني: أننا أجمعنا على أنَّ (أين) خبر في قولنا : أين زيدٌ؟ وهو لا يحتمل الصدق والكذب.

ومن قوله: أنّ مصطلح الخبر أعم، يتبادر إلى الذهن سؤال هل مصطلح الخبرية في الخبر النحوي، هو نفسه المصطلح في البلاغة؟

الحق أنَّه يختلف في الخبر النحوي؛ لأنه ينظر إليه في حالة كونه مفردًا، وفي الدرس البلاغي يكون مع التركيب، ومفهومه في الخبر النحوي أدق من أن يقال عنه: هو ما يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر النحوي يلتقي مع الجملة الإنشائية في المعنى حتى وإن اختلف الأسلوب، فالخبرية: الإخبار مع تعلق ذكر العلم تقول مخبرًا: طلبت من محمد القراءة، والإنشائية: إخبار بنفس المعنى مع عدم تعلق ذكر العَلَم فتخبر عن الطلب الذي في الخبرية، بأسلوب آخر تقول : اقرأ[1] فأخبرت عن الطلبية بأسلوب الأمر أو النهي، وهذا محتمل في لغة العرب ويدخل تحت التوسع، وما استدرك على نفسه ابن السراج بعد أن منع وقوع الجملة الخبرية استفهامًا أو أمرًا [2] إلا لبيان أن التوسع قد يوسع حواجز القاعدة، وإذا كان من منع وقوع الجملة الطلبية خبرًا قد أجازه على سبيل التوسع، فالحق مع المتأخرين من باب أولى، كيف وقد وضح أبو حيان وجود القياس مثل :أين زيدٌ ؟، والسماع ؟، وأدلته هي ما استدل بها شيخه ابن مالك ، وقد سبقهم الرضي واستشهد لجواز وقوع الجملة الطلبية خبراً بقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [3] لأنهم متفقون على جواز :أمّا زيد فاضربه[4]،

(١) ينظر أمالي ابن الحاجب ٧١٣/٢ و ٧٨١ .

(٢) ينظر الأصول ٧٢/١ .

(٣) سورة (ص) ٦٠ .

(٤) شرح الكافية ١٧٥/١.

لأجل ذلك ذكر أبو حيان الوجه الإعرابي في قوله تعالى ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [١] "هذا " مبتدأ والجملة خبر، وأنها على مذهب الأخفش في إجازته : زيد فاضربه[٢] .

وما ذهب إليه ابن السراج ،وابن الأنباري لا يصح، بدليل صحة وقوع الخبر المفرد خالٍ من دلالة الصدق والكذب تقول: كيف أنت؟ والجملة نائبة عنه، وتقع موقعه، فلا يشترط فيها احتمال الصدق والكذب، بدليل[٣]قول الشاعر:

قَلْبُ مَنْ عِيْلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو ** صَالِياً نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَام[٤]

وبهذا يتضح أنّ مذهب أبي حيان أولى، والله أعلم .

المسألة الثانية:

ظـــلّ بين التمام والنقصان

(كان) وأخواتها من الأفعال الناقصة الناسخة تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر على أنه خبر لها مثل: كان عمر سيدًا، و من هذه الأفعال ما يكون تامًا أي: يكتفي بمرفوعه، ولا يحتاج إلى الخبر مثل: إذا كان الصيفُ فاحصد، أي: إذا حضر .

ومن أفعال هذا الباب ما لا يستعمل إلا ناقصًا فلا يكتفي بمرفوعه، مثل الفعل: (ليس)و (زال)و (فتئ).

---

(١) ص ٥٧ .

(٢) البحر المحيط ٣٨٨/٧ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣٢٦/١ .

(٤) لرجل من طيء لم أعثر على ديوانه ، شرح التسهيل ،لابن مالك٣٢٦/١ ، همع الهوامع ٢٣٠/١ .

وقد خالف أبو الحكم بن رختاط[١] في أرجوزته وقال: إن (ظلَّ) لا تكون إلا ناقصة[٢] وهو موافق في ذلك لابن بَرهان،[٣]و أبي البركات الأنباري،[٤]و صدر الأفاضل.[٥]

مناقشة المسألة :

اعترض أبو حيان على أبي الحكم بن رختاط بقوله: وهو باطل بما حكاه بعض الثقات من أنها تأتي بمعنى (دام) ،وبمعنى(طال) ، تقول: ظلّ النهارُ ،أي: دام ظلُّه، ونقل الثقات محط اهتمام أبي حيان، وقد ذكر كثير من النحويين أنها تأتي تامة، منهم الصفار، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، وابن إياز، والرضي، وابن أبي الربيع، والسيوطي، والأشموني، وابن طولون، والشربيني.[٦]

وصنيع أبي حيان أضحى توسطًا بين رأيين :

الأول: من ألزم النقص لـ(ظلَّ) بلا دليل .

---

(١) أبو الحكم يوسف بن رختاط، لم أعثر له على ترجمة، ولكنه من علماء القرن السابع له أرجوزة في النحو؛ لأن من العلماء من أخذ عنه مثل محمد بن أحمد القيسي الرندي ت٦٥٣هـ . ينظر: الذيل والتكملة والصلة للمراكشي ٦٦/٤.

(٢) النكت الحسان ٧٠ .

(٣) ينظر شرح اللمع ٥٣/١ .

(٤) ينظر أسرار العربية ١٠٣ .

(٥) ينظر التخمير ٢٩٣/٣ .

(٦) ينظر شرح كتاب سيبويه ٧٨٦/١ ،والإيضاح ٧٧/١ ،وشرح الجمل ٤١٧/١ ،وشرح الكافية الشافية ١٧٧/١ ،والمحصول ي شرح الفصول ٤١٧/١ ،وشرح الكافية ١٩٢/٤ ،والبسيط ٦٦٦/٢ ،والمطالع السعيدة ٤٠٢/١ ،ومنهج السالك ٢٢٢/١ ،وشرح الألفية ٢١١/١ ،ومغيث النَّدَا ٤٤٠/١ .

الثاني : من أطلق القياس، وقال بجواز مجيء جميع أفعال هذا الباب تامة.[١]

وقد وافق أبو حيان مذهب أكثر النحويين، وتوسط بين حكمين، أحدهما: منقوض بنقل الرواة، والآخر: مخالف للنحويين في إغراقه بالقياس، وعلى هذا فهو أقرب إلى الصواب كم هذين الرأيين، والله أعلم.

(١) ينظر كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان البكيلي ٧٤ .

المبحث الثالث

اعتراضاته في الحروف

المسألة الأولى:

"ما" الكافة بين الحرفية والاسمية

تدخل (إنَّ) وأخواتها على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، وتتصل(ما) الحرفية بهذه الحروف، فتكفها عن العمل، وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية، إلا (ليت) فإنه يجوز إعمالها على الأصل، وإهمالها ويبقى اختصاصها بالجملة الاسمية .

وخالف ابن دُرُسْتَوَيه وزعم أن(ما) في قول النابغة[1]:

قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هذا الحَمَامَ لَنَا ** إلى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُه فَقَدِ

بمنزلة المضمر المجهول، والجملة تفسيره، فعلى هذا لا تكون كافة، بل تكون (اسم) ليت، والجملة المفسرة بعده في موضع خبرها.[2]

مناقشة المسألة:

اعترض عليه أبو حيان قائلًا: ولم يثبت أنَّ (ما) بمنزلة المضمر المجهول في غير هذا الموضع، فيحمل عليه، وما ذكره أبو حيان [3] يضعف ما ذهب إليه ابن درستويه، ويضاف إليه بعض الأمور منها:

---

(١) ديوانه ٧٢ ، والكتاب ،لسيبويه ١٣٧/٢ ،كتاب معاني الحروف ،للرماني ١٠١، وشرح المفصل ١٠٣/٨ .

(٢) كتاب الكتاب ٥٥ .

(٣) النكت الحسان ٨٦ .

الأمر الثاني: أن سيبويه ذكر الإلغاء في عمل (ليت) قال: "وأما ليتما زيدًا منطلقٌ ، فإن الإلغاء فيه حسن"[١] وهو حينئذٍ يصف اللغة فلو كانت(ما) اسمًا كما زعم ابن درستويه لأشار إلى هذا، وفي هذا دليل على حرفيتها.

الأمر الثالث: أنّ ابن درستويه جعلها نكرة مبهمة لما فيها من التفخيم، والجملة التي بعدها خبر ومفسرة لها! وهذا يُرد بأنها لو كانت كذلك لاطرد استخدامها في الباب كلّه، ولمَّا بطل هذا بطلت دعواه.[٢]

الأمر الرابع: مذهب أكثر النحويين أنَّ (ما) زائدة كافة عن العمل، وهو الأشهر [٣] .

وأبو حيان مصيب في مذهبه، فقد وافق أكثر النحويين، والله أعلم.

المسألة الثانية:

حكم تَكرار(لا) إذا فُصِلَ بينها وبين اسمها

تعمل "لا" النافية للجنس عمل "إنَّ" وذلك بشروط ثلاثة : الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرة. الثاني: ألا يفصل بينها وبين اسمها. الثالث: ألا يدخل عليها جار.

وإن كان اسمها معرفة، أو فُصِل بينها وبين اسمها، فإنها تهمل، ويجب تكرار "لا"، ويرتفع ما بعدها على الابتداء نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمر.

وخالف المبرد[٤] ووافقه ابن كيسان، فأجازا عدم تكرار "لا" في السعة، محتجين

---

(١) الكتاب ١٣٧/١ .

(٢) ينظر الهمع ،للسيوطي٤٦٠/١ .

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي ،لابن بابَشاذ ١٦٩/١ .

(٤) ينظر المقتضب ٣٦٠/٤ .

بقولهم: لا نولك أن تفعل كذا، [١]وبقول الشاعر[٢] :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا ** حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

وقول الآخر[٣]:

قَضَتْ وَطَرَاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ ** رَكَائِبُهَا أَنْ لا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

ويفهم من ظاهر كلام علي بن سليمان اليمني أنه موافق لهما في عدم التكرار.[٤]

مناقشة المسألة:

اعترض أبو حيان على المبرد، قائلا: ويجب إذ ذاك تكرارها،[٥] وإن كان في اختلافه لم يذكر الحجج أو العلل، إلا أن العلماء قد تأولوا ما احتج به المبرد، بما يأتي:

الأول: أنَّ النثر مُتأول في قولهم: لا نولك أن تفعل كذا، وقد احتج به؛ لأنه معرفة بالإضافة ولم تتكرر معه اللام، وهذا متأول على معنى "لا ينبغي لك " وجرى مجرى الفعل فلا يكرر[٦] وهذا تفسير لطيف بدليل أن الفارسي[٧] قاسه وشبَّهه بإجراء العرب "يذر" مجرى "يدع" في الاستغناء، مع أن اللفظ مختلف، فدل بذلك أن المعول عليه

---

(١) ينظر رأيه في شرح الرضي للكافية ١٩١/٢، والتصريح للأزهري ٣٣٩/١.

(٢) نسبه سيبويه لرجل من بني سلول ، الكتاب ٣٠٥/٢ ، المفصل ،لابن يعيش ٤٧٦/١ ، شرح الكافية الشافية، لابن مالك٢٣٩/١ .

(٣) لم ينسب ، الكتاب لسيبويه ٢٩٨/٢ ، شرح المفصل ،لابن يعيش ٤٧٦/١ ، شرح الكافية الشافية، لابن مالك٢٣٩/١ .

(٤) ينظر كشف المشكل ٨٩ .

(٥) النكت الحسان ١٠٨ .

(٦) ينظر شرح الكافية ،للرضي ١٩٣/٢ .

(٧) ينظر الإيضاح ١٩٨-١٩٩.

هو المعنى وهو المعتبر؛[١] لأن الفعل بمعنى النكرة فلا يلزم تكرار "لا"، وأما ما استدل به من الشعر فضرورة لا يقاس عليه.

والحق أن مذهب [٢]أبي حيان في ذلك أولى للأسباب الآتية :

أولًا : أن التكرار في "لا" عبارة عن جواب لما تكرر في السؤال من الأسماء؛ لأنه لو كان عن مسؤول واحد لقيل في جوابه: نعم، أو لا، فلما تكرر انتفت الإجابة بـ"نعم" أو "لا"، فكان الجواب لسؤال " أزيد في الدار أم عمرو"؟ فالجواب: لا زيد في الدار ولا عمرو، لذلك لا يجوز مثل:" لا في الدار رجل" إلا إذا قلت: "ولا امرأة"، مطابقة للسؤال ؛لأن السؤال[٣]بـ"الهمزة" و"أم" ولابد فيه من العطف.[٤]

ثانيًا : أن التكرار مع المعرفة تعويض لها من فقدان الدلالة على الأجناس، وكأنها بالتكرار الحاصل لها مع "لا" يكون لها تعدد يوحي بالشيوع كما في الأجناس. [٥]

ثالثًا: أن قول الجمهور يجعل التكرار مضبوطًا في حالة خاصة وما ورد خلافه فهو ضرورة، وهو أولى من مذهبهما ؛ لأنه تحكم يُخل بشروط العمل.[٦]

والله أعلم .

---

(١) ينظر المقتصد، للجرجاني ٢/ ١٢٤ .

(٢) التصريح ،للأزهري ١/ ٣٣٩ .

(٣) المرتجل ،لابن الخشاب ١٨١ .

(٤) التصريح ،للأزهري ٣٣٩/١ .

(٥) ينظر الإيضاح ،لابن الحاجب ٣٥٨/١ .

(٦) ينظر شرح الكافية ،للرضي ١٩٣/٢ .

المسألة الثالثة:

إنكار" لولاك" في لغة العرب

لولا: حرف امتناع لوجود، وهي مختصة بالأسماء فتكون: حرف ابتداء إذا جاء بعدها اسم مرفوع مثل: لولا زيد لأكرمتك، أو جاء بعدها ضمير رفع منفصل قال تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [1] وقد تكون حرف تحضيض فتدخل على الأفعال مثل: لولا أحسنت إلى عمرو أي: هلا، و تكون حرف جر إذا اتصل بها ضمير نصب أو جر مثل: لولاك، لولاي، لولاه ، وهذا ثابت عند العرب فقد أورد سيبويه قول الشاعر[2] :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وهذا مذهب الجمهور. [3]

وقد خالف المبرد رأي الجمهور وجعل اتصال الضمائر بها غير موجود في كلام من يحتج بكلامه، أو يجب أن يقال: لولا أنا ، أي: يقع الضمير بعدها منفصلًا كما جاء في التنزيل.[4]

---

(١) سبأ ٣١ .

(٢) نسبب ليزيد بن الحكم ، الكتاب لسيبويه ٣٧٤/٢ ، شرح أبيات سيبويه ،للنحاس ١٥٣ ، الأزهية ،للهروي ١٢٠ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٧٣/٢ ، حروف المعاني ،للزجاجي ٤ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٣/٩ ، معاني الحروف ،للرماني ١٣٨ ، الأزهية ، للهروي ١١٩ ، النكت، للأعلم الشّنْتَمَرِّي ٢٧٧/٢ ، شرح الجمل، لابن عصفور ٤٧٣/١ شرح التسهيل، لابن مالك ٥٧/٣ ، مغني اللبيب، لابن هشام ٤٥٠/٣-٤٥٤ ، الارتشاف، لأبي حيان ١٧٥٦/٤ ، الجنى الداني للمرادي٦٠٢ ، منهج السالك ، للأشموني١٨/٢ ،

(٤) ينظر رأيه في المقتضب ٧٣/٣ ، والنكت الحسان ١١١ .

مناقشة المسألة:

اعترض عليه أبو حيان قائلًا: وهذا ليس بشيء؛ إذ قد نقل ذلك رؤساء النحويين واللغويين كالخليل وسيبويه، وأبي زيد والفراء.(١)

ونلاحظ أنه وصل به الإنكار إلى أنه أورد أعلامًا من البلدين تأكيدًا على اتفاق ثبوته.

ويدل على ذلك:

١- أنَّ سيبويه رواه عن العرب، ثم ذكر من العلماء الذين نقلوا ذلك الفراء، وقد أنشد بيتًا يدل على صحة وروده عن العرب، وينصر رأي أبي حيان، وهو قول الشاعر(٢) :

أتُطْمِعُ فينا مَن أراقَ دِمَاءَنا وَلَوْلاكَ لم يَعْرِضْ لأنْسَابِنا حَسَنْ

والحق أن معظم النحويين قد أنكروا ما ذهب إليه المبرد، فكيف يُسقط المبردُ شعر رجل من العرب قد أجمع الفريقان على ثقته؟ لذلك كان الاعتراض من أبي حيان ، وكذلك يتضح بالأمور التالية:

الأول: الإجماع على صحة وروده عن العرب من المدرستين.

الثاني: ورود مثل هذه الشواهد عن العرب، ومنها قول الشاعر (٣):

أَوْمَتْ بعينَيهَا مِنَ الهَوْدَجِ لَوْلاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ

و قول الشاعر(٤) : لَوْلاكَ مَا صُمْنَا ولا صَلَّينَا

---

(١) النكت الحسان ١١١ .

(٢) لم ينسب لأحد ، شرح الكتاب، للسيرافي ٨٢/٩ ، الإنصاف للأنباري٢/٢٠٠ ،

(٣) عمر بن أبي ربيعة ديوانه ٧٦ برواية " في ذا العامِ ، شرح كتاب سيبويه ،للسيرافي ٨٢/٩ ، الإنصاف .للأنباري ٢/٢٠٠.

(٤) لم أعثر على قائله ،ورد عند الهروي في الأزهية ١٢٠

الثالث: إن كان ورود الضمير منفصلًا بعد " لولا " هو الأجود كما ورد في التنزيل، فإنه لا يعني أن عدم وروده متصلًا في التنزيل غير جائز. [١]

فثبت بهذا أنه ورد عن العرب مستعملًا في كلامهم، فيكون ما أورده أبو حيان موافقًا لما أثبته الجمهور من أن ذلك وارد عن الثقات من العرب، فيجب أن تقبل الرواية، حتى إن الشلوبين جعل إنكار المبرد لها من قبيل الهذيان.[٢] والله أعلم.

المسألة الرابعة:

لـمَّا بين الحرفية والظرفية

(لـمَّا) تأتي على ثلاثة مواضع: الأول: جازمة للفعل المضارع تقول: لـمَّا يأتك زيد ،أي: لم يأتك ،

الثاني: بمعنى (إلا) في موضعين:

أ – بعد القسم مثل: عزمت عليك لـمَّا ضربت كاتبك سوطًا.

ب – بعد النفي مثل: ما أتاني من القوم لـمَّا زيدٌ أي: إلا زيدٌ.

الثالث: التعليقية سماها بذلك المرادي،[٣] وهي حرف الوجوب للوجوب، وفيها معنى الشرط دائمًا، ولا تدخل إلا على الماضي لفظًا ومعنى، أو معنًى فقط، وهي حرف وجوب لوجوب إن دخلت على جملتين موجبتين مثل: لـمَّا جئتني أحسنت إليك، وحرف نفي لنفي إن دخلت على منفيتين، وحرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفيَّة والثانية موجبة، وحرف نفي لوجوب بعكسها.

---

(١) ينظر الإنصاف . للأنباري ٢٠١/٢

(٢) ينظر الجنى الداني : للمرادي ٦٠٥ . ولم أجد قوله في التوطئة ،و شرح الجزولية الكبير ، وأمثلة الجزولية .

(٣) الجنى الداني ٥٩٤ .

وخالف الفارسي وجعل "لـمَّا" التعليقية ظرفاً،[١]و وافقه الهروي.[٢]

مناقشة المسألة :

اعترض عليه أبو حيان قائلًا: وليس بصحيح، ثم انتصر لرأيه بثلاثة أدلة:

الأول: أنّ فعل جوابها يجيء متراخيًا عن زمن الفعل الذي بعدها، ولو كانت ظرفًا لما تأخر عنه؛ لأن العامل في الظرف يقع فيه ولا يقع بعده.

الثاني : أنَّ فِعْلَ جوابها قد يُنْفَى بـ(لم)، ويتأخر عن الفعل الذي بعدها، ولو كانت ظرفًا لما تقدم عليها معمول فعلها المنفي بـ(لم).

الثالث: أنَّ جوابها قد يكون(إذا) الفجائية، ولا يعمل ما بعد(إذا) فيما قبلها.[٣]

وجملة ما ذكر أبو حيان كفيل بترجيح رأيه، ويزاد عليها ما يلي :

الأول: انتفاء علامات الأسماء عنها.

الثاني: يقابل بها بـ(لو) بين جملتين مثل: لو قام زيد قام عمرو، ولكنَّه لـمَّا لم يقم لم يقم.[٤]

الثالث: قال ابن هشام: في قوله تعالى﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ لو كانت(لمَّا) ظرفًا فإما أنْ يعمل فيها (قضينا)وهذا لا يصح؛ لأنهم يزعمون أنها اسم، فتكون مضافة لما بعدها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وإمَّا أن يعمل (دلهم) وهذا مردود؛ لأن(ما) النافيه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وبهذا تتعين حرفيتها[٥].

---

(١) النكت الحسان ٢٩٨ .

(٢) ينظر الأزهية في العوامل والحروف ١٣٦ .

(٣) ينظر النكت الحسان ٢٩٨ .

(٤) ينظر الجنى الداني ٥٩٤ .

(٥) ينظر شرح القطر ٥٧ .

الرابع : أنها تُشعر بالتعليل، والظروف لا تشعر بذلك.[١]

الخامس : أنَّه مذهب سيبويه، وأكثر النحويين.[٢]

وبهذا يتضح كثرة الأدلة التي ترجح رأي أبي حيان، إذ هو رأي أكثر النحويين ، والله أعلم.

---

(١) ينظر الجنى الداني ٥٩٥ .

(٢) رصف المباني ٣٥٤ .

الفصل الثاني

منهج أبي حيان في الاعتراضات

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : نسبة الآراء .

المبحث الثاني : تنوع ألفاظ الاعتراض .

المبحث الثالث : التعليل .

المبحث الأول

نسبة الآراء

بلغ أبو حيان الغاية في نسبة الآراء، وإذا تأملنا أبا حيان وهو يناقش رأي ابن مالك حول إعمال (إن)النافية عمل(ليس)، [١] فمذهب أبي حيان مخالف لمذهب ابن مالك في هذه المسألة، فأخذ يناقش ابن مالك في استنتاجه لكلام سيبويه، وقد نقل كلام ابن مالك نصًا، ولم يشر إلى كتابه، وبدأ يحلل الكلام ،ويناقش ، ويضع احتمالات أخرى غير التي ذهب إليه ابن مالك.

وفي معظم اعتراضاته قد نسب الآراء إلى أصحابها، ولكن إذا تأملنا اعتراضه لابن درستويه[٢] نجد أنه نسب إليه رأيًا لم أجده فيما رجعت إليه من كتب ابن درستويه![٣] بل حصل العكس، وجدته يقرّ بحرفية (ما)إذا اتصلت بـ(ليت)، وأما ما نسبه إليه أبو حيان فلعله رأي في كتاب له لم يصل إلينا.

---

(١) تنظر المسألة الثامنة(توجيه كلام سيبويه حول عمل(إن)النافية عمل (ليس) ص٢٨ .

(٢) تنظر المسألة الأولى("ما" الكافة بين الاسمية والحرفية)ص٤٤ .

(٣) تصفحت كتابيه: تصحيح الفصيح ،و كتاب الكُتَّاب ، ولم أجد ما نسب إليه

المبحث الثاني

تنوع ألفاظ الاعتراض

أكثر أبو حيان في اعتراضاته من قوله: خلافاً لفلان، وذلك واضح؛ لأنهم خالفوا رأيه، أو رأي جمهور النحويين.

لكنه في بعض المواضع يتخذ أسلوباً آخر في اعتراضه، فنراه حينما يناقش ابن مالك[١]في إعمال(إنْ) النافية عمل(ليس) يعترضه بقوله: وليس على ما زعم ابن مالك.

وأثناء اعتراضه على المبرد[٢]حينما زعم أنَّ (لولاك) ليس من كلام العرب، إنما يقولون: لولا أنت، قال أبو حيان في اعتراضه: وهذا ليس بشيء، وكأنه استهجن إنكار المبرد لها؛ لأن أكابر النحويين ورؤساءهم قد نقلوا ذلك عن العرب، وقد أتى بأكابر البصريين مثل: الخليل وسيبويه، وذكر معهم الفراء من الكوفيين، ليضعف قول المبرد، وهو يشير إلى اتفاقهم في سماعه عن العرب.

وقد يكون اعتراضه مأخوذًا من نَفَسِ المسألة كما مر مع المبرد، وكذلك ما فعله مع ابن درستويه[٣] عندما جعل (ما) الكافة لـ(ليت) اسمًا بمنزلة المضمر المجهول، والجملة تفسيره، قال في اعتراضه: ولم يثبت أنَّ(ما)بمنزلة المضمر المجهول في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه، بعدما رأى غرابة رأي ابن درستويه.

---

(١) تنظر المسألة الثامنة(توجيه كلام سيبويه حول عمل(إن)النافية عمل (ليس) ص٢٨ .

(٢) تنظر المسألة الثالثة(إنكار "لولاك" في لغة العرب)ص٤٨ .

(٣) تنظر المسألة الأولى("ما" الكافة بين الاسمية والحرفية)ص٤٤ .

المبحث الثالث

التعليل

لعلي لا أبالغ إذا قلت: إنَّ التعليل من أكثر الأشياء التي صاحبت اعتراضات أبي حيان، والتعليل يقوي موقف العالم، وقد تراه يستقصي في تعليله كما حصل في تعليله وقت اعتراضه على الفارسي[1] عندما جعل(لـمَّا) التعليقية ظرفاً، قال أبو حيان: وليس بصحيح من وجوه:

أحدها: أنَّ الفعل الواقع جوابًا لها، قد يجيء متراخيًا عن زمان الفعل الذي بعدها، ولو كانت ظرفًا لما تراخى عنه؛ لأن العامل في الظرف لابُدَّ أن يقع فيه، أمّا أن يقع بعده فلا.

الثاني: أنا وجدنا الفعل الذي يقع جوابًا لها قد يأتي منفيًا بـ(ما) متأخرًا عن الفعل الذي بعدها، فلو كانت ظرفًا لما صح لمعمول الفعل المنفي بـ(ما) أن يتقدم عليه، وقد تقدم.

الثالث: أنَّا وجدنا جوابها قد يكون (إذا) الفجائية، ولا يصح لما بعد(إذا)أن يعمل فيما قبلها ،ولو كانت ظرفًا لما صحَّ أن يتقدم على(إذا) الفجائية.

وعلل في موضع آخر مراعيًا مبدأ التناسب، وذلك عندما اعترض على ابن خروف[2] حينما أجاز أنْ توصل الجملة التعجبية بالموصول، قال أبو حيان: التعجب عندنا خبري، ولا يوصل الموصول بالجملة التعجبية؛ لأن التعجب لا يكون إلا من خفيّ السبب، والصلة تكون موضحة فتنافيا، ولاحظ دقة ربطه بين المسألة ومعنى الباب .

---

(١) النكت الحسان ٢٩٨ .والمسألة الرابعة(لمّا بين الحرفية والاسمية)ص٥٠

(٢) تنظر المسألة الخامسة(وقوع جملة التعجب صلة للموصول)ص٢١ .

وعلل في موضع ثانٍ تكلف فيه عناء تفسير اختيار ابن السَّرَّاج؛ لأن الجملة ليست خبرية، لما منع مثل: زيد اضربه، قال أبو حيان: وشبهته[يقصد ابن السراج]في ذلك الاصطلاح فإنه فهم أنَّ الخبر ما احتمل الصدق والكذب، و(اضربه)لا يحتمله فاحتاج إلى تقدير محذوف وهو(أقول)، وعندنا أنَّ الخبر ما تمت به فائدة الإسناد، فتجده استغرق في تحليله حتى وصل إلى تفسير اختيار ابن السراج لذلك الرأي.

وعلل تارة أخرى؛ يوضح فيها تضارب المعنى، وذلك عندما اعترض على الزجاج[١] حينما قال الزجاج بانتصاب(المفعول لأجله)انتصاب المصدر الملاقي لفعله في المعنى، فإذا قلت: قمت إجلالًا لك، فكأنك قلت: أجللت إجلالًا لك، قال أبو حيان: وهذا ليس بشيء؛ لأنه يجيء فيما لا تمكن فيه الملاقاة في المعنى إلا بتجوز كثير نحو: أبغضت زيدًا محبة في عمرو.

(١) تنظر المسألة التاسعة(ناصب المصدر في المفعول لأجله)ص٣٠ .

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الطراوة النحوي ، د.عياد عبد الثبيتي ،مطبوعات نادي الطائف الأدبي ،ط١ ،١٤٠٣هـ-١٩٨٣م
- ابن عمرون النحوي آراؤه واجتهاداته ،د.إبراهيم بن صالح الحندود ،ط١ ،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تح:د.رجب عثمان محمد و د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ١٤١٨هـ =١٩٩٨م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب ،محمد بن أحمد الكيشي ،تح:د.يحيى مراد ، القاهرة، دار الحديث ،١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الأزهية في العوامل والحروف ، لعلي الهروي ، تح: محمد عثمان ، المكتبة الأزهرية للتراث و الجزيرة للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، رواية أبي الفتوح نصر بن أبي الفنون البغدادي ،تح: د.محمد راضي محمد مدكور ،ووائل محمود سعد عبدالباري مراجعة: د.فيصل الحفيان ،الوعي الإسلامي، الإصدار الخامس والتسعون،١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبد الباقي اليماني ، تح: د. عبدالمجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

- الأصمعيات اختيار الأصمعي ،أبي سعيد عبدالملك بن قريب ،تح: أحمد محمد شاكر ،وعبدالسلام هارون ،ط٥ ،بيروت لبنان .
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تح: د.عبدالحسين الفتلي ،لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة ،ط٤ ،١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- إعراب القرآن ،لأبي جعفر النحاس ، تح: د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م .
- أعيان العصر وأعوان النصر ،لصلاح الدين بن أيبك الصفدي ،تح: د.علي أبو زيد وآخرين ،دار الفكر المعاصر،ط١ ،١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري ، تح: سعيد الأفغاني ، دار الفكر .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية – بيروت – ، ط٢ ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .
- أمالي بن الحاجب ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة ،دار الجيل "بيروت" ، دار عمار"عمّان" ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
- أمثلة الجزولية ، لأبي علي عمر الشلوبين ، تح: أ.د. تركي بن سهو العتيبي ، دار صادر ، ط٢ ، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، قدم له و وضع هوامشه وفهارسه :حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .

- الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، تح:د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م .
- الإيضاح في شرح المفصّل ، لابن الحاجب ، تح: أ.د إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٣٢هـ = ٢٠١٠م .
- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تح:محمد السيد عثمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع البستي ، تح: د. عيّاد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تح:د. علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ،للفيروزآبادي ،تح:محمد المصري ،دار سعد الدين ،ط١ ،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
- تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ، لأبي محمد عبدالله الصيمري ، تح:د. يحيى مراد ، دار الحديث- القاهرة – ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تح: أحمد السيد سيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تح: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، ط١ ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠ م .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،لأبي حيان الأندلسي ،تح: د.حسن هنداوي ،دار القلم ،ط١ ،١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تح : الشيخ :عادل أحمد عبدالموجود و زملاؤه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ٢٠١٠ م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بـ"ناظر الجيش" ، تح: أ.د.علي محمد فاخر و زملاؤه ، دار السلام ، ط١ ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م .
- توجيه اللمع ، لابن الخباز ، تح: أ.د فايز زكي دياب ، دار السلام ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تح: أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، ط١ ، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .
- التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني ، تح: د. يوسف أحمد المطوع ، ط٢ ، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- جمع الجوامع في النحو ،لجلال الدين السيوطي ،تح: د.نصر أحمد إبراهيم عبدالعال ،وصبري إبراهيم السيد ،مكتبة الآداب ،ط١ ،١٤٣٢هـ-٢٠١١م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تح: د. فخر الدين قباوة و أ. محمد نديم فضل ، دار الآفاق الجديدة بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- حروف المعاني ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تح: د. علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، ٢٠١٠م .
- الدرر اللوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، اعتنى به: الشيخ أحمد عزو

عناية و علي محمد مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، ط١ ، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م .

- ديوان الصعاليك،شرح: د.يوسف شكري فرحات ،دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٤م .
- ديوان النابغة الذبياني ،تقديم وشرح وتعليق :د. محمد حمود ،دار الفكر اللبناني ، ط١ ،١٩٩٦م .
- ديوان امرئ القيس ضبطه الأستاذ: مصطفى عبدالشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٥ ، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م .
- ديوان طرفة بن العبد ،تقديم وشرح وتعليق :د. محمد حمود ، دار الفكر اللبناني ، ط١ ،١٩٩٥م .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تأليف: أبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري المراكشي(ت٧٠٣هـ) تحقيق: د. إحسان عباس وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠١٢م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد المالقي ، تح: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق – ط٢ ، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م .
- سر صناعة الإعراب ،لأبي الفتح عثمان بن جني ،تح:د.حسن هنداوي ،دار القلم ،دمشق ،ط١ ،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب ،لأبي الفلاح عبدالحيّ بن عماد الحنبلي ، بيروت ،دار المسيرة ،ط٢ ،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .
- شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر النحاس ، تح: د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت لبنان ، ط٢ ، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م .

- شرح الأشموني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، للأشموني ، تح: أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ط١ ، ١٤٣٠هـ = ٢٠١٠م .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تح: أحمد السيد علي أحمد ، المكتبة التوفيقية .
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبدالله الأزهري ، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .
- شرح الجمل،لابن الفخار ،تح:د.روعة محمد ناجي ،دار الكتب العلمية ،لبنان ،ط١ ،١٤٣٤هـ-٢٠١٣م .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تح: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط٢ ، ٢٠١٠م .
- شرح اللمع ، ابن بَرهان العكبري ، تح: فائز فارس ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- شرح اللمع ، الشريف عمر بن إبراهيم الزيدي الحسيني الكوفي ، قدم له وعلق عليه :محمود بن محمد الموصلي ، دار الكتب الوطنية – هيئة (أبو ظبي) للثقافة والتراث ، ط١ ، ١٤٣٠هـ = ٢٠١٠م .
- شرح اللمع في النحو ، للقاسم بن محمد الواسطي الضرير ، تح:د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م .
- شرح اللمع في النحو ،علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني المعروف بـ"جامع العلوم" ،تح:د.خليل مراد الحربي ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م .
- شرح المفصّل ، لابن يعيش ، تح: د. عبد اللطيف الخطيب ،دار العروبة ،ط١

١٤٣٥ هـ-٢٠١٤م .

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ"التخمير" ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ،للشلوبين ، تح: د. تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- شرح المقرب المسمى التعليقة ،لبهاء الدين بن النحاس ،تح:د.خيري عبدالراضي عبداللطيف،دار الزمان ،ط١ ،١٤٢٦هـ-٢٠٠٥ .
- شرح جمل الزجاجي "الشرح الكبير" ، لابن عصفور الإشبيلي ، تح: د.صاحب أبو جناح .
- شرح جمل الزجلجي لابن بابَشاذ ،تح:أ.د.علي توفيق الحمد ،علم الكتب الحديث ،ط١ ،٢٠١٦م .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ ،تح:د.إحسان عباس ،الكويت ١٩٦٢م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ،لابن مالك ،تح:عدنان عبدالرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ،١٣٩٧هـ =١٩٧٧م .
- شرح عيون الإعراب ، علي بن فضّال المجاشعي ، تح: حسناء عبد العزيز القنيعير ، ط١ ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، وضع هوامشه د. إميل يعقوب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط١ ، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م .

- شرح كتاب سيبويه ، قاسم بن علي الصّفّار البطليوسي ، تح: د. معيض بن مساعد العوفي ، دار المآثر – المدينة النبوية – ، ط١ ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .
- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، تح: مجموعة من النخبة ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة .
- طبقات الشافعية الكبرى ،لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكيّ، تح: محمود محمد الطناحي ،وعبدالفتاح محمد الحلو ،مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١ .
- علل التثنية ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تح: د. صبيح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .
- العلل في النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبدالله المعروف بـ"الوراق" ، تح: مها مازن المبارك ، دار الفكر – دمشق – ، ط٢ ، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .
- الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ، محمد بن أبي الفتح البعلي ،تح: د. ممدوح محمد خسارة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ط١ ، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م .
- الفصول الخمسون ، لابن معطي يحيى بن عبد المعطي المغربي ، تح:محمود محمد الطناحي .
- فوات الوفيات والذيل عليها ، محمد بن شاكر الكتبي ، تح:د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .
- الفوائد والقواعد ، للثمانيني ، تح: د. عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة

دار الرسالة ،ط١ ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .

- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ،تح: أ.د محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة–دبي–، ط١ ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .
- الكتاب ، سيبويه ، تح: عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٥ ، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود الزمخشري ،دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م .
- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان التميمي البكيلي "حيدرة اليمني " ، قرأه وعلق عليه: د. يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م .
- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب ، لعبدالله الفاكهي ،تح: محمود نصار، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط١ ،١٤٢٩هـ =٢٠٠٨م .
- المُتَّبَع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري ، تح: د. عبدالحميد حمد الزويّ، منشورات جامعة قار يونس– بنغازي– ط١ ، ١٩٩٤م .
- مُثُل المقرب ، لابن عصفور الإشبيلي ، تح : أ. صلاح سعد محمد المليطي ، دار الآفاق العربية ، ط١ ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .
- المحصول في شرح الفصول ، لابن إياز البغدادي ، تح: د. شريف عبدالكريم النجار ، دار عمار ، ط١ ، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م .

- المخترع في إذاعة سرائر النحو ، يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري ، تح: أ. د. حسن محمود هنداوي ، كنوز إشبيليا- الرياض- ، ط١ ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .
- المختصر في أخبار البشر ،تاريخ أبي الفداء ،للملك المؤيد:عماد الدين إسماعيل بن أبي الفداء ،دار المعرفة ،بيروت .
- المرتجل، لأبي محمد عبدالله بن أحمد ابن الخشاب ، تح:علي حيدر ، دمشق .
- المسائل الشيرازيات ،لأبي علي الفارسيّ ،تح: حسن هنداوي ،كنوز إشبيليا ،ط١٤٢٤،١هـ-٢٠٠٤م .
- المسائل المشكلة ، لأبي علي الفارسي ، قرأه وعلق عليه: د. يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .
- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ،تح: مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، تح: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار ومكتبة الهلال- بيروت - و دار الشروق - جدة - ، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م .
- معاني القرآن ،للأخفش ، تح:د. عبدالأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣ م .
- معاني القرآن ،للفراء ، تح :د. عماد الدين بن سيد آل الدرويش، عالم الكتب ، بيروت ،ط١ ، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م .
- معجم الشيوخ ،تاج الدين السبكي ،تح:د.بشار عواد معروف ،ورائد يوسف

العنبكي ،ومصطفى إسماعيل الأعظميّ ،دار الغرب الإسلامي ،ط١ ،٢٠٠٤م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تح: د. عبداللطيف محمد الخطيب ، الكويت ، ط١ ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .
- المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود الزمخشري ، تح: د. خالد إسماعيل حسان ، مكتبة الآداب ، ط٢ ، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م .
- المُفَضَّل في شرح المفصل(باب الحروف) ، علم الدين علي بن محمد السخاوي ، تح: د. يوسف محمد الحشكي ، عمّان ، ط٢ ، ٢٠٠٢م .
- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح ، لأبي بكر عبدالقاهر الجرجاني ، تح: الشربيني شريدة ، دار الحديث- القاهرة- ، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م .
- المقتضب ،محمد بن يزيد المبرد ،تح:محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ،بيروت ، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، تأليف : د.خديجة الحديثي،دار الرشيد ، ١٩٨١م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ،لأبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي ،تح:د.عبدالحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة ،ط١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري ، تح: أ. رشيد بلحبيب ، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تح:أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية ،ط١ ،١٤١٨هـ-١٩٩٨م .

❖ الوافي بالوفيات ،لصلاح الدين الصفدي ،اعتناء:س.ريدرينغ ،دار النشر فرانزشتايز بقيشبادن ،١٣٨٩هـ-١٩٧٠م .

فهـرس الموضـوعـات

الموضـــــــــوع	الصفحة
المقدمة	٤
التمهيد: ترجمة أبي حيان: نسبه، مولده، نشأته، شيوخه	٦
تلاميذه	٧
أهم آثاره	٨
وفاته	٩
الفصل الأول: اعتراضات أبي حيان النحوية و أبعادها	
المبحث الأول: اعتراضاته في الأسماء: المسألة الأولى(جملة الحال الخالية المربوطة بالضمير دون(الواو)	١١
المسألة الثانية(القول ببناء المجموع بالألف والتاء المزيدتين في حالة النصب)	١٦
المسألة الثالثة(القول ببناء المثنى)	١٨
المسألة الرابعة(الإطلاق في إعراب(أي)الموصولة إن لم تضف وحُذِف صدر صلتها)	٢١
المسألة الخامسة(وقوع جملة التعجب صلةً للموصول)	٢٣
المسألة السادسة(نيابة خبر(كان)عن الفاعل)	٢٤
المسألة السابعة(تقديم معمول اسم الفعل عليه)	٢٦
المسألة الثامنة(توجيه كلام سيبويه حول عمل(إنْ)النافية عمل(ليس)	٣٠
المسألة التاسعة(ناصب المصدر في المفعول لأجله)	٣٢
المسألة العاشرة(إضافة المفعول لأجله)	٣٤

المسألة الحادية عشرة(الإضافة في المصدر المقدر بـ(أنْ)والفعل)	٣٦
المسألة الثانية عشرة(حكم تقديم ضمير الفصل مع خبره)	٣٨
المسألة الثالثة عشرة(إعراب المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه)	٣٩
المبحث الثاني: اعتراضاته في الأفعال	
المسألة الأولى(الخلاف في وقوع الجملة الطلبية خبراً)	٤٢
المسألة الثانية(ظلَّ بين التمام والنقصان	٤٤
المبحث الثالث: اعتراضاته في الحروف	
المسألة الأولى(ما)الكافة بين الاسمية والحرفية)	٤٧
المسألة الثانية(حكم تكرار(لا)إذا فصل بينها وبين اسمها	٤٨
المسألة الثالثة(إنكار (لولاك)في لغة العرب)	٥١
المسألة الرابعة(لمَّا بين الحرفية والظرفية)	٥٣
الفصل الثاني: منهج أبي حيان في الاعتراضات	
المبحث الأول: نسبة الآراء	٥٧
المبحث الثاني: تنوع ألفاظ الاعتراض	٥٨
المبحث الثالث: التعليل	٥٩
المصادر والمراجع	٦١
فهرس الموضوعات	٧٣